الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
General Secretariat for Fatwa Authorities Worldwide

دار الإفتاء المصرية
Dar Al-ifta Al-Missriyyah

المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي وتطوير العمل المؤسسي الإفتائي

واقع الفتوى في الولايات المتحدة الأمريكية في عصر الذكاء الاصطناعي: إشكاليات وحلول

د/ أحمد محمد أبو سيف

(دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من جامعة الأزهر الشريف)
مدير سابق للإدارة العامة للإرشاد الديني بوزارة الأوقاف المصرية
رئيس أكاديمية الأئمَّة بأمريكا (دالاس - تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية)

10
صناعة المفتي الرشيد
عصر الذكاء الاصطناعي
The Making of the Competent Mufti in the Age of Artificial Intelligence

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبيِّنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

ففي ظلِّ الثورة التقنية والمعرفية التي يشهدها العالم اليوم ترتقي مسألة الفتوى الرقمية إلى مرتبة القضايا المصيرية التي تصوغ العلاقة بين العبد وربِّه، وبين الشريعة ومجريات الحياة، فالإنترنت وتطوُّر الذكاء الاصطناعي فَتَحَا لنا أبوابًا رحبة لتلقي الفتاوى ونشرها بيسرٍ وسرعة، وفي الوقت ذاته أضحى ضوءُ التحديات العلمية والمنهجية والمجتمعية أكثر سطوعًا، ممَّا يستدعي منا وقفةً تأمليةً وجادةً لإعادة تأسيس المفاهيم وضبط الآليات.

إنَّ هذا العمل المتواضع يهدف إلى رسم خارطةٍ دقيقةٍ لواقع الفتوى الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية، متتبعًا الإشكاليات التقنية واللغوية والثقافية التي يواجهها السائل والمُفتِي على السواء، ومقترحًا إطارًا منهجيًّا إصلاحيًّا يضمن مطابقة المخرجات الفقهية لمقاصدِ الشريعة وسلامة الخصوصية الثقافية.

إن عدد المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم يجاوز ٣,٥ ملايين نسمة [1] يمثلون خلفياتٍ عرقيةً وثقافيةً متنوعة، ويواكب ذلك وجود بنية مؤسسية متكاملة من مساجدَ ومراكزَ ومدارسَ وأنشطةٍ دعوية وثقافية، وفي ظلِّ هيمنة التقنيات الذكية دخلت الفتاوى ومختلف الخدمات الإرشادية عصر الرقمنة؛ فظهرت «بوتات» ومنصات ذكاء اصطناعي تولّد الإجابات الشرعية بسرعةٍ فائقة.

هذا التقاطعُ بين الفقه الإسلامي الدقيق وخوارزميات المعالجة الضخمة يفتح آفاقًا واعدةً لتيسير الوصول والانتشار، لكنَّه يثير أيضًا إشكالاتٍ معرفيةً وأخلاقية وشرعية من دقة الأحكام إلى مصداقية المصادر وحدود تدخل التقنية في الشأن الديني.

ومن هنا تنبع مهمَّة هذا البحث الذي يسعى إلى تحليل واقع الفتوى الرقمية في أمريكا، واستكشاف فرصها ومعالجة مخاطرها، وصياغة إطارٍ يوازن بين أصول الفقه ومعطيات العصر لضمان بقاء الفتوى خادمةً للمسلم المعاصر، محافظةً على عمقها الشرعي ورصانتها المنهجية.

١- **إشكالية البحث**: يتعرَّض واقعُ الفتوى في الولايات المتحدة الأمريكية لإشكالاتٍ محوريةٍ في ثلاثة مستوياتٍ مترابطة:

a. المستفتي الذي يفتقر إلى بوصلةٍ واضحةٍ بين إمامٍ محليٍّ، أو هيئةٍ فقهيةٍ، أو منصةٍ رقميةٍ، فيتيه بين فتوى من الإنترنت أو ملخصٍ مجمعيٍّ أو إجابةٍ آليةٍ، ويعجزُ عن التمييز بين الرأي والفتوى والاجتهاد الجماعيّ، فيختار الأسهل أو الأكثر توافقًا مع مزاجه.

b. المفتي (فردًا ومؤسسةً) والفتوى الرقمية.

(1) Pew Research Center. Muslims and Islam: Key findings in the U.S. and around the world. 9 August 2017

i. المفتي الفردي: وكثيرٌ منهم يجهل آليات الذكاء الاصطناعي، فإما أن يقع في إشكاليات التعامل معه، أو يمتنع جملة منه، مما يوسِّع الهوَّة بين أدواته التقليدية والبحث الحديث، أو يعجز عن مزج مقاصدِ الشريعة مع التشريع الأمريكي والواقع الثقافي.

ii. المؤسسات الفقهية: والتي تعاني في جملتها من ضعف الرؤية والتخطيط بعيد المدى، وتفتقر للموارد التقنية، وتتهيب من إصدار الفتاوى الحساسة مخافة الهجمات الإعلامية والسياسية.

iii. الفتوى الرقمية: والتي لا تزال تحبو في مراحلها الأولى بلا إطارٍ منهجيٍّ موحّدٍ للتحقق الشرعيّ أو للحسِّ البشريِّ، فتغلب عليها المعالجة الحرفية وتغفل مراعاة السياق القانوني والثقافي والاجتماعي، وتفتقر إلى الحس والبشري.

c. ملاءمة الفتوى للواقع: تغفل كثيرٌ من الفتاوى قوانين الأحوال الشخصية والمعاملات المالية الأمريكية، فيفقدها واقعيتها، في غير إطار معرفي منهجي يربط بين المقاصدِ الشرعية ومتطلبات الواقع ودور المؤسسات وضوابط البحث الرقمي الآمن.

٢- أهمية البحث:

a. يسدُّ فراغًا بحثيًّا في علوم الفتوى التطبيقية وتوظيف التكنولوجيا في الأعمال الشرعية.

b. يوفر إطارًا عمليًّا معياريًّا للمؤسسات الشرعية والمنصَّات الرقمية في أمريكا.

c. يسهم في بناء الثقة لدى المستفتين وضمان جودة الفتاوى الصادرة آليًّا.

٣- المنهجية: يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي عبر المراجعة الفقهية لإصدارات المجامع الفقهية الأمريكية في الفتوى، ودراسة الحالات المستفتية وتحليل نماذجها الواقعية، مراجعة المنصات الرقمية لتتبع آليات الفتوى الآلية وخوارزمياتها، وعقد مقابلات شبه مهيكلة مع أئمَّة ومفتين في الواقع الأمريكي[1]، يتبعها تقييم الفتاوى الآلية في ضوء المعايير الشرعية وملاءمتها للسياق الأمريكي.

---

(١) منهجية هذه المقابلات اعتمدت على:

عينة المشاركين وعددهم: شملت العينة ١٢ مشاركًا من أئمَّة ومفتين يعملون في الواقع الأمريكي، تنوَّعت جنسياتهم (مصر، باكستان، المغرب، والأردن وبنجلاديش، وغيرها) يشتركون جميعًا في تحدث الإنجليزية وتباينوا في مرجعياتهم اللغوية والثقافية بين العربية والأردية والفرنسية وغيرها، من بينهم أربعة علماء حاصلين على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وثمانية قضوا ما بين ١٠ ‖ ٢٥ عامًا في العمل الإسلامي بأمريكا.

عدد المقابلات ومدة كلٍّ منها: أجريت معهم ١٢ مقابلة فردية، مدة كلٍّ منها بين ٣٧ و٦٠ دقيقة عبر الاتصال المرئي.

معايير اختيار المشاركين: خبرة دعوية لا تقل عن ٥ سنوات في الولايات المتحدة، وخلفية تعليمية معتمدة (بكالوريوس فما فوق) في الدراسات الإسلامية أو الدعوية، وتمثيل جغرافي متوازن (غرب، جنوب، شمال شرق أمريكا)، مع الحرص على تأكيد إفادتهم بالتجارب الخاصة بهم بحريّة.

الدليل الاسترشادي: وقد صُمِّم دليل المقابلة ليغطي أربعة محاور أساسية:

البدايات والدوافع مثال: «كيف بدأت تجربتك الدعوية في المجتمع الأمريكي؟».

التحديات والمنهجيات مثال: «ما أبرز الصعوبات التي واجهتك عند تطبيق إستراتيجيات الدعوة؟».

دور الشبكات الإلكترونية مثال: «كيف توظف المنصات الرقمية لتعزيز تواصلك مع الجمهور؟».

الدروس والتوصيات مثال: «ما التوصيات التي تقترحها لتطوير البرامج التدريبية للدعاة؟».

طريقة تحليل البيانات المخرجة من المقابلات: تم تسجيل وتفريغ جميع المقابلات نصيًّا حرفيًّا، اعتمدنا التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) وفق خطوات تتضمَّن القراءة الأولية لاستخراج الوحدات الدلالية، وترميزًا مفتوحًا، بناءً على محاور الدليل والأسئلة المفتوحة، وتجميع الرموز في موضوعات فرعية ورئيسية، ثم مراجعة الموضوعات وضمان الثبات عبر مقارنة نتائج المقابلات.

٤- أهداف البحث:

a. استكشاف الإشكاليات المنهجية والشرعية للفتوى الرقمية من حيث أصول التكييف والتنزيل، ومدى مراعاة المقاصد الشرعية في بناء الأحكام المستخرجة عبر الوسائط الرقمية.

b. تحليل أثر تلك الإشكاليات على ثقة المستفتين وجودة الفتوى الرقمية، من خلال دراسة تأثير غياب المرجعية أو الاختلال المنهجي على مستوى الموثوقية والقبول.

c. اقتراح إطار فقهي وتقني متكامل يعزّز من كفاءة المفتي الرقمي، ويراعي التوازن بين مقومات الاجتهاد الشرعي ومعايير الأداء التقني لضبط مخرجات الفتوى الآلية.

٥- النتائج المتوقعة:

a. خريطة علمية مصنَّفة للإشكاليات التقنية والشرعية في الفتوى الرقمية، في ضوء الواقع العملي للمنصات الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

b. دليل إجرائي يتضمَّن آليات تشغيل مقترحة لرفع جودة الفتوى الرقمية، وتحسين كفاءة الأداء في معالجة الأسئلة الشرعية على المنصَّات الإلكترونية.

c. توصيات مؤسسية قابلة للتنفيذ موجهة إلى مراكزِ الإفتاء والهيئات الشرعية، بشأن تبنِّي أفضل الممارسات في تقنين الفتوى الرقمية، وضبط مساراتها الشرعية والتقنية.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وهي كالتالي:

الفصل الأول: واقع الفتوى في الولايات المتحدة الأمريكية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع الفتوى على المستوى الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: واقع الفتوى على المستوى المجمعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: واقع الفتوى لدى المتجولين في الإنترنت.

الفصل الثاني: التحديات المنهجية والشرعية للفتوى الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الخصائص المعرفية والمنهجية للفتوى الرقمية.

المبحث الثاني: إشكالات المنهج الشرعي في الفتوى الرقمية.

المبحث الثالث: الفتوى الرقمية بين التهديد والفرصة.

الفصل الثالث: نحو بناء منظومة إفتائية رقمية أمريكية راشدة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المبادئ الحاكمة للمنظومة الإفتائية الراشدة في السياق الأمريكي.

المبحث الثاني: مكونات المنظومة الإفتائية ومقوماتها الأساسية في السياق الأمريكي.

المبحث الثالث: خريطة طريق لبناء منظومة إفتائية راشدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة: وتشتمل على: النتائج، والتوصيات.

الفهارس: وتشتمل على: فهرس المراجع، وفهرس الموضوعات.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله في صالح أعمالنا، وأن يجعله ذخرًا ليوم معادنا، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم.

الفصل الأول:
واقع الفتوى في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

لا تقتصر الفتوى في الغرب على كونها حكمًا شرعيًّا في مسألة معيَّنة، بل تُعَدُّ من أبرز آليات التوجيه الديني والاجتماعي في حياة المسلمين؛ حيث تمثِّل الصلةَ بين النص الإلهي والواقع المتغيِّر، وتجسد تفاعلَ الشريعة مع قضايا الناس ووقائعهم الحياتية، وفي ظل السياق الأمريكي المركَّب تكتسب الفتوى أبعادًا جديدةً؛ حيث إنها تدخلُ في صلب قضايا الهوية والانتماء، وتحمل على كاهلها مسؤولية تحقيق التوازن بين الولاء الديني وأصالته وبين الاندماج المجتمعي ومتطلباته، والإلزام القانوني وتوابعه، والإعانة على وحدة الأمة مع تعدُّد المرجعيات.

فهناك أكثر من ٧٠٪ من المسلمين في أمريكا ينتمون إلى خلفيات ثقافية وفقهية متنوعة (عرب، أتراك، إيرانيون، باكستانيون، أفارقة، أمريكيون من أصول لاتينية) [(١)]، وكثير منهم من الجيل الثاني أو الثالث ممن يتحدثون الإنجليزية كلغة أولى، ويواجهون أسئلة جديدة لا يسهل الوصول إلى جوابها داخل مكتبة التراث إن وجد.

في الوقت الذي نجزم فيه أن واقع الفتوى في المجتمع الأمريكي يدور بين مسارات رئيسة ثلاثة: المسار الفردي الذي يتمثّل في فتاوى الأئمة والدعاة المحليين، والمسار المجمعي الذي تمثِّله الهيئات والمؤسسات الفقهية الجماعية[(٢)]، والمسار الرقمي الذي يتجلَّى في فتاوى الإنترنت والذكاء الاصطناعي ومنصات التواصل الاجتماعي.

ولكلٍّ من هذه المسارات مزاياه وإشكالاته، كما أنَّ له جمهوره الخاص ووسائله المتباينة في عرض الفتوى واستقبالها.

(1) Muslims in America: A Demographic Portrait The most ethnically diverse U.S. religious group has a lot in common too

(٢) أبرز مجامع وهيئات الإفتاء في الولايات المتحدة الأمريكية:

١- المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية (Fiqh Council of North America - FCNA) ويُعدُّ من أبرز المجالس الفقهية العاملة في أمريكا الشمالية، وقد نشأ في إطار الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (ISNA). يضم نخبة من العلماء والباحثين من خلفيات متنوعة، ويُعنى بإصدار فتاوى وبيانات شرعية حول قضايا معاصرة مثل: المعاملات المالية، والطب، والأحوال الشخصية. كما يلعب دورًا محوريًّا في تحديد أوائل الشهور الهجرية (رمضان، شوال)، ويُعتمد عليه من قبل عدد كبير من المراكز الإسلامية. www.fiqhcouncil.org

٢- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (The Assembly of Muslim Jurists of America - AMJA). يضمُّ نخبةً من العلماء المتخصصين في فقه الأقليات ومقاصدِ الشريعة، من داخل الولايات المتحدة وخارجها، ويُعدُّ من أبرز المرجعيات الفقهية لدى الأئمَّة والدعاة. يتميز المجمع بتركيزه على واقع المسلمين في الغرب، ويُصدر فتاوى علمية معمقة، ويعقد مؤتمراتٍ دوريةً تناقش قضايا ملحَّة: كفقه المواطنة، والعمل، والتعليم، والمعاملات.
www.amjaonline.org

٣- المجمع الفقهي الأمريكي (American Fiqh Academy) هيئة علمية حديثة التكوين، تتكوَّن من علماء شرعيين مقيمين في الولايات المتحدة، وتُعنى بدراسة القضايا المستجدَّة ضمن الواقع الأمريكي، مثل: التبني، والوصاية، والتأمين، والعقود، وحماية الأسرة المسلمة. يعتمد المجمع على نقاش جماعي علمي لتقديم توصيات شرعية مبنيَّة على اجتهاد جماعي معاصر. www.fiqhacademy.com

ونحـاول في هـذا الفصْـلِ تقديم قراءة تحليليـة نقدية لواقع الفتـوى في الولايات المتحدة، مـن خلال تفكيك بنيتهـا وتجلِّياتها على المسـتويات الثلاثة: الفردي، والمجمعـي، والرقمي، مع إبراز أهم الإشـكاليات المرتبطة بهـا، والفـرص الممكنـة لتطويرهـا، وضبط مسـارها بما يخـدم الجالية المسـلمة ويحافـظ علـى ثوابتها في ظل التغيرات المعاصرة.

فكيف تتشـكَّل الفتوى في ذهن الإمام المحلي؟ وما الذي يؤثر في اختياراته؟، وما مدى قدرة المجامع الفقهية على أن تكون مرجعية موحدة؟ وهل يمكن للفضاء الرقمي أن يكون مصدرًا موثوقًا للفتوى، أو أنه تهديد للشرعية الفقهية؟ ثم ما السبيل إلى بناء منظومة إفتائية أمريكية تراعي المقاصد الشرعية وتفهم الواقع المعاصر؟

هـذه الأسـئلة وغيرها سـتكون موضوع المباحـث القادمة في هذا الفصـل الذي نأمل أن يسـهم في فهم أعمق لوظيفة الفتوى ودورها في حياة المسلمين بأمريكا.

المبحث الأول:
واقع الفتوى على المستوى الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية

أولًا: الفتوى الفردية بين الضرورة والواقع:

في ظـل غيـاب مرجعيـة دينيـة مركزيـة للمسـلمين في الولايـات المتحدة، يتقـدَّم المفتـي الفرد -سـواء كان إمامًـا لمسـجد، أو مديـرًا لمركـز إسلامي، أو داعية مسـتقلًّا- ليكون المصـدر الأول والأقـرب للفتوى في حياة المسلمين اليومية.

وتعود مركزية هذا الدَّور إلى عدد من الأسباب، أبرزها: حاجة المسلمين المستمرَّة إلى توجيه شرعي مباشر، وبعدهـم الثقـافي عن المجامـع الفقهية، وثقتهم في شـخصية الإمـام الذي يخاطبهـم بلغتهم ويشـاركهم بيئتهم، ولأن هذه الفتوى تصدر غالبًا في ظروف تفاعلية (مجالس سـؤال، استشـارات شـخصية، خطب الجمعة، مواقع التواصل)، فإنها تمثِّل نقطةَ الالتقاء الحقيقية بين النصوص الشرعية والتجربة الأمريكية المعيشَة.

غير أن هذا الواقع رغم ضرورته لا يخلو من تحديات كبيرة تتصل بتأهيل المفتي، وتنوع الخلفيات، وخصوصية القضايا المطروحة.

ثانيًا: من هو المفتي في السياق الأمريكي؟

في غياب جهازٍ مؤسسيٍّ للإفتاء يضبط عمله رسميًّا، يتحمَّل الإمام المحليُّ في كثير من مساجد أمريكا مسؤولية الفتوى وحيدًا، أحيانًا من دون تكوينٍ شـرعيٍّ متيـن[1] أو خلفيةٍ منهجيةٍ واضحة، بل اعتمادًا على حفظٍ جزئي أو دوراتٍ سـريعة أو فتـاوى مترجمة من الإنترنت. وتتفاقم الإشـكالية حيـن يكون المفتي مهاجـرًا جديدًا لا يتقنُ

(١) كشـفت دراسـة Bagby (٢٠٠٣) أن ٦٣٪ من الأئمة في المساجد الأمريكية لا يحملون شهادة بكالوريوس في الدراسات الإسلامية، فيما يمتد ذلك إلـى ٧٨٪ في المسـاجد الإفريقية - الأمريكية، وعـدد غير قليل منهم تلقَّى تدريبًـا مؤقتًا فقـط .aboutislam.net+1medium.com+1getd.libs uga.edu+1aboutislam.net+1.

الإنجليزية ولا يلمُّ بقوانين وثقافة المجتمع الأميركي[1]، فيخاطب جمهور الجيل الثاني أو الثالث الذي صاغ رؤيته الدينية في المدارس العامة ووسائل التواصل، فتخرج بعض الفتاوى مبتورة الصلة بالواقع القانوني والاجتماعي.

ومع حرص هؤلاء الأئمَّة على خدمة مجتمعاتهم، تنبه هذه الفجوات إلى ضرورة إعادة تعريف موقع «المفتي» في أمريكا، وضبط شروطه، وتوفير برامج تأهيل تجمع بين الصَّلابة الشرعية والوعي الدقيق بخصوصية السياق الغربي[2].

ثالثًا: طبيعة الأسئلة المطروحة على المفتي الفرد:

من خلال مئات الحالات التي تم توثيقها سواء من الخبرة الشخصية لما يربو على الخمسةَ عشر عامًا أو الخبرات المنقولة من الزملاء الذين بذلوا جل أعمارهم في الواقع الأمريكي تحديدًا والغربي عمومًا -يمكن تصنيف الأسئلة المطروحة على المفتي الفرد إلى عدة محاور:

١- أهم الأسئلة الشائكة حول الهوية الإسلامية في أمريكا:

فيما يخصُّ الانخراط الاجتماعي والمناسبات الوطنية: مثل تهنئة غير المسلمين بأعيادهم (مثل الكريسماس، عيد الشكر، الهالوين) أو حضور حفلات الزفاف المختلطة أو احتفالات التخرج، وشرعية رفع العلم الأمريكي داخل المسجد أو أثناء المناسبات الدينية.

فيما يخص اللباس والمظهر الإسلامي: مثل جواز خلع الحجاب للمسلمة في العمل أو الجامعة إذا تعرَّضت لضغط وظيفي أو اجتماعي، أو ارتداء الملابس الغربية التي لا تميِّز المسلم عن غيره، والأحكام المتعلقة باللحية أو الثوب وهل هي من ضرورات الهوية أم من السنن؟

فيما يخص الهوية القومية والانتماء المزدوج: مثل إمكانية المسلم أن يُظهر ولاءه الوطني دون المساس بولائه الديني، وحكم انخراط المسلم في الجيش الأمريكي أو أجهزة الدولة الأمنية، وحكم التصويت في الانتخابات أو المشاركة في الأحزاب السياسية وهل في ذلك مخالفة للولاء الإسلامي؟

فيما يخص الأسماء واللغة والاندماج الأسري: مثل جواز تغيير اسم المسلم إلى اسم غربي لأغراض مهنية أو تعليمية، وحكم التحدُّث بالإنجليزية في البيت بدل العربية، والسماح لأبنائنا بزيارة الكنائس أو حضور حصص الأديان المقارنة في المدارس.

فيما يخص التربية والتعليم والهوية الدينية للأبناء: مثل الحكم في إرسال الأبناء إلى المدارس العامة المختلطة، هل يُعد إرسال الأطفال إلى المدارس الأمريكية باختلاف أعمارهم يُفقدهم انتماءهم الإسلامي؟ كيف نوازن بين تعلم قيم التسامح والانفتاح والحفاظ على المبادئ الشرعية؟

---

(١) بحسب دراسة Askar (٢٠٢١)، غالبًا لا يمتلك الإمام المهاجر الجديد القدرات اللغوية الكافية ولا يفهم السياق الاجتماعي الأمريكي، ما يؤدي إلى فجوة ثقافية مع جمهور الجيل الثاني والثالث الذي تربى في المدارس الأمريكية qualitativesociologyreview.org.

(٢) أكثر من نصف المساجد الأمريكية لا توظف إمامًا بدوام كامل، بينما يعتمد ثلثها على متطوعين أو دوام جزئي .politico.com+1aboutislam.net+1. ويُبيّن Bagby أن الوظائف الدائمة فقط في ٣٣٪ من المساجد، مقارنة بـ٨٩٪ للكنائس، ما يضع الأئمة تحت ضغط مالي ومهني، يعرضهم للتوتر بين الدور الدعوي والحاجة للعمل خارج المسجد getd.libs.uga.edu+1aboutislam.net+1.

٢- أهم الأسئلة الشرعية حول المفاهيم الأسرية في السياق الأمريكي:

فيما يخصُّ الزواج وتنوع الخلفيات الدينية والقانونية: مثل حكم زواج المسلمة من كتابي (مسيحي أو يهودي) في ظل البيئة الأمريكية؟ ومدى شرعية الزواج المدني بدون عقد شرعي، وصحة عقود الزواج عبر الإنترنت أو برسائل إلكترونية في ظل غياب ولي الأمر، وحكم التعدُّد في ظل القوانين الأمريكية التي لا تسمح بالزواج الثاني.

فيما يخصُّ الطلاق والانفصال القانوني: مثل إيقاع الطلاق بالرسائل النصيَّة أو البريد الإلكتروني، والعلاقة بين الطلاق المدني والطلاق الشرعي، وحكم طلب المرأة الخلع بدون الرجوع للقاضي الشرعي لغياب وجوده.

فيما يخصُّ الحضانة والولاية على الأبناء: فمن له حق الحضانة بعد الطلاق في أمريكا: الأب أم الأم؟ وهل يُنظر في ديانة الطرفين؟ وكيف نحمي الأبناء من فقدان الهوية الإسلامية بعد انتقال الحضانة لطرف غير متدين؟ وما حكم اللجوء للمحكمة الأمريكية ضدَّ الطرف الآخر في مسائلِ الحضانة أو النفقات؟ وهل يجوز منع الأطفال من زيارة الطرف غير الحاضن لأسباب دينية أو تربوية؟

فيما يخص النفقات والحقوق المالية الزوجية: مثل التزام الزوجة بالنفقة في حال كان الزوج عاطلًا أو مهاجرًا غير مستقر، وحكم النفقة بعد الانفصال القانوني دون طلاق شرعي، وهل يحق للزوجة طلب تعويض مالي مقابل العمل في بيت الزوجية؟ وحق الزوجة في الاحتفاظ بالراتب أو الدعم الحكومي بعيدًا عن علم الزوج.

فيما يخص التربية والاختلاف بين الأبوين: فهل للأب وحده حقُّ تحديد منهج تربية الأطفال، وكيف يُفصل في النزاع بين الزوجين حول تعليم الأبناء في مدرسة إسلامية أو عامة، وما الحكم في تدخل السلطات الحكومية في أسلوب تأديب الأطفال؟ وهل يجوز للوالدين تجنيس الأطفال بجنسية أجنبية إذا خشي على ولائهم الديني؟

قضايا العمل والمعاملات في السياق الأمريكي: مثل الفصل الشرعي في العمل في بيئات مشبوهة أو مختلطة، مثل العمل في شركات التأمين بأنواعها مع العلم أن جزءًا من نشاطها فيه شبهة ربوية، والعمل في متاجر تبيع الخمور أو لحم الخنزير، والعمل في شركات التكنولوجيا أو الإعلام التي تروّج للقيم الليبرالية أو المثلية أو تدعم أجندات مناقضة للإسلام.

فيما يخص الاستفادة من البرامج الحكومية: مثل الاستفادة من برامج دعم الإسكان الحكومي (HUD)، والمساهمة في صناديق التقاعد الحكومية ٤٠١ K، والتسجيل في برامج التأمين الصحي الحكومية التي قد تشمل تغطية خدمات غير شرعية (مثل الإجهاض).

العمل في مهن ذات تماس مع محرمات: مثل العمل في صيدليات تبيع أدوية تحتوي على كحول أو مشتقات محرّمة، وكذا العمل في عيادات تمارس الإجهاض.

المعاملات المالية الحديثة: مثل المشاركة في برامج «الكاش باك» والترويج الإلكتروني (Affiliate marketing)، والمشاركة في برامج المكافآت البنكية أو بطاقات الائتمان، والاستثمار في الأسهم الأمريكية (مثل Amazon, Tesla).

وغير ذلك من القضايا الدينية العامة: مثل جمع الصلوات بسبب ساعات العمل المتواصلة، والانقطاع عن صلاة الجمعة لعدم وجود مسجد قريب أو عدم موافقة وقت الاستراحة من العمل مع وقت صلاة الجمعة، وهل تجزئ الصلاة في السيارة بسبب البرد الشديد أو ضيق الوقت؟ وغيرها من الأسئلة المتنوعة التي تَرِد على المفتين والأئمة في السياق.

وفي ظلّ هذا الواقع تغدو الفتوى كما ذكرنا عمليةً اجتهاديةً معقَّدة، لا تكتفي باستحضار النصوص، بل تتطلب مقاربةً مركَّبة تراعي مقاصد الشريعة الكلية، وفقه الأقليات الذي يتعامل مع النص في ضوء الخصوصيات المكانية والثقافية، وفقه الواقع الأمريكي بجوانبه القانونية والاجتماعية، والذي يُعدُّ من أعقد البيئات التي تواجه الفتوى الإسلامية اليوم.

وهكذا يتحمَّل المفتي الفرد وحده عبءَ الإجابة الشرعية دون غطاء جماعي يضبطُ الاجتهاد ويوجِّهه، ومن ثَمَّ تبرز الحاجة الماسَّة إلى مفتٍ كفء يستوعب هذه الآفاق كلها ويدرك ما يترتب على فتواه من صلاح أو فساد ومن مزيد من استيعاب الأجيال المتوالية في هذه البلاد أو مزيد من نفورهم من الدين، وأهله، ومساجده، ومؤسساته.

رابعًا: الإشكاليات المرتبطة بالفتوى الفردية:

١- التباين والتضارب في الفتوى:

فالآراءُ متباينةٌ مع اقترابِ المساجدِ وسهولة الوصول إلى الأئمَّة من خلال الهواتف ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يثيرُ شكَّ السائلِ في ثبات أحكام الدين، ويعين البعض بعد حين على مهارة التسوق للفتوى التي تناسبه، فيتردد على المفتين ليرىَ أيهم أقرب لمراده وأوفق لهواه.

٢- ضعف التأصيل العلمي والمرجعية:

كما سبق وأن أشرنا أنَّ ثُلَّة من المشتغلين بالعمل الدعوي ليسوا متخصصين، ويصدرون في فتاواهم عن مصادرَ غيرِ موثوقة علميًّا، فبعضهم يستندُ إلى معلومات مقتبسة من الإنترنت، أو إلى تجارِبَ شخصيةٍ، أو مشافهات عارضة مع من يظنُّه أعْلَمَ منه، مما يؤدي إلى اعتمادِ مواقفَ جزئيةٍ أو انفعالية لا تنهضُ بحكم شرعي متماسك، ويزداد الأمرُ خطورةً حين يتعاملُ الجمهور مع هذه الفتاوى باعتبارها مرجعيةً ملزمةً، دون إدراك لحدود الاجتهاد ومؤهلات المفتي.

٣- الضغوط الاجتماعية والتمويلية:

من أبرزِ الإشكالياتِ التي تهددُ حيادية الفتوى واستقلاليتها في الواقع الأميركي: الضغوطُ الاجتماعية والتمويلية التي يتعرَّض لها الإمامُ أو المفتي، خاصَّة إذا كان مقرُّ عمله خاضعًا لسلطة مجلس إدارة محلي أو لجنة مجتمعية تُمثِّل المموِّلين والداعمين للمسجد.

فهل يُفتي بما يراه صوابًا وفق ما يقتضيه العلم الشرعي وأمانة البيان، أو يُراعي توجُّهات المجتمع المحلي الذي قد لا يتقبل الفتوى الصارمة أو التي تمسُّ أعرافًا اجتماعية مستقرة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الحساسة مثل تعدُّد الزوجات، أو الزواج بين الأديان، أو مشاركة المرأة في الأنشطة العامة، أو التعامل مع مؤسسات الدولة؟!

وقد يضطرُّ بعض الأئمة إلى التيسير المفرط، أو تجنُّب الفتوى الصريحة خشيةَ ردودِ الفعل، أو خوفًا من فقدان موقعه الوظيفي أو الدعم المالي المخصص للمسجد، وتكمن خطورةُ هذا الوضع في تهديد مبدأ الاستقلال العلمي للمفتي وبراءة ذمَّته أمام الله أولًا ثم أمام جاليته والقاصدين إناه.

٤- الجهل بالقوانين الأمريكية:

ومن التحديات أيضًا جهل بعض المفتين بالقوانين الأمريكيَّة، مما يؤدي إلى فتاوى غيرِ دقيقةٍ تُعرِّض المستفتين للمساءلة القانونية أو فقدان حقوقهم، مثل الطلاق المدني في مقابل الشرعي، وإبرام العقود دون فهم البنود القانونية، وقضايا تأديب الأطفال أو الإقامة غير النظامية، ولا شكَّ أن الجهل بالواقع القانوني -رغم حسن النية- يُنتج فتاوى غير منضبطة تتعارض مع مصالح المسلمين في أمريكا.

خامسًا: مقترحات لمعالجة الإشكالات:

١- إعادة تأهيل المفتين العاملين في أمريكا:

- من خلال تشكيل برامجَ تدريبيةٍ متخصصةٍ تجمعُ بين التأصيل الفقهي وفهمِ الواقع القانوني والاجتماعي الأمريكي، وتشمل دورات في أصول الفقه وقواعد الاجتهاد، وورش عمل في النقاط المتداخلة بين الفقه الإسلامي والقانون الأمريكي، خصوصًا ما يتعلَّق بالأحوال الشخصية، والعقود، والحقوق المدنية، والتدريب على مهارات التعامل النفسي مع الأفراد، والاستجابة لاستشارات أسرية واجتماعية تمسُّ الحياة اليومية للمسلمين في الغرب، وأيضًا برامج لتبادل الخبرات بين المفتين والأئمَّة العاملين في السياق الأمريكي والغربي، لتعزيز التعلُّم الجماعي وتعميم الممارسات الرشيدة.

٢- إيجاد شبكة مرجعية للفتوى الفردية:

- فالحاجةُ ماسَّة إلى تطويرِ منظومةٍ تشاركيةٍ تساندُ المفتي الفرد في إصدار الفتاوى، بما يعززُ الدقَّة ويقلل من التباين، وذلك عبر:

١- إطلاق منصَّة رقميَّة موحدة تجمعُ المفتين العاملين في أمريكا من خلال مجلس فقهي جامع، يُتاح لهم من خلالها عرضُ الفتاوى المستجدَّة على لجان علمية مصغرة تضمُّ مختصين في الفقه، والقانون، والسياق الثقافي المحلي، ويُراعى في هذه المنصَّة سرية المستفتين وسرعة الاستجابة.

٢- إعداد دليل إفتائي موحد للقضايا المتكررة يعكس اجتهادًا جماعيًّا معاصرًا ويُراجَع دوريًّا من قبل هيئة علمية معتبرة لضمان مواكبته للتحولات القانونية والاجتماعية، وتوحيد الكلمة في المسائلِ الحسَّاسة المتكررة.

٣- تعزيز التكامل بين الفرد والمؤسسة:

- ومن النماذج المؤسسية الرائدة التي جسَّدت هذا التكامل واقعًا عمليًّا: مجلس الشورى الإسلامي لجنوب كاليفورنيا (Islamic Shura Council of Southern California)، والذي يشكِّل مظلَّةً جامعةً لأكثرَ من ستين مسجدًا ومؤسسة دعوية في جنوب الولاية، ويُقدِّم من خلال لجانه الفقهية وبرامجه التدريبية منصَّة فعالة

للتنسيق الفقهي ومراجعة الفتاوى الجماعية، خاصَّة في القضايا التي تهم الجمهور المسلم، كالعبادات الموسمية والمسائل المجتمعية الكبرى.

– ويبرز كذلك نموذج رابطة أئمَّة هيوستن الكبرى (Houston Imams Association)، التي تضمُّ تحت مظلتها أكثرَ من أربعين مسجدًا بأئمتهم في منطقة هيوستن. وقد نجحت هذه الرابطة في توحيد المواقف الشرعيَّة تجاه عدد من القضايا العامة، عبر اجتماعات دورية وبيانات مشتركة، مما عزَّز الثقة بخطاب المساجد، وقلَّل من ظاهرة «التسوُّق الفقهي» والازدواجية في الفتوى داخل المدينة الواحدة.

– ولتعزيز هذا النهج ينبغي أن تتبنَّى المراكز الإسلامية نماذجَ عملية للمراجعة والاستئناس الجماعي، كتشكيل لجانٍ فقهيةٍ استشارية داخلَ كل مسجد أو مركز، تُعرض عليها الفتاوى ذات الطابع العام أو المتكررة. وينبغي أن تتواصل هذه اللجان بشكل دوري مع المرجعيات الفقهية الكبرى لاعتماد ما يحتاج إلى ضبط أو توجيه قبل صدوره للجمهور. وبهذه الآلية التشاركية يمكن للفتوى أن تحتفظ بروحها الاجتهادية دون أن تنفلت من ضوابطها العلمية، أو تنعزل عن واقعها القانوني والاجتماعي.

٤ – التوعية المجتمعية:

– والمخاطَب هنا هو السائل لا الفقيه؛ إذ ينبغي توعيته بأن الفتوى ليست «حبة دواء» يتناولها لمعالجة عارض طارئ، بل هي لَبِنَةٌ في بناء فقهي رصين، تترتب عليه آثارٌ دينية وأخلاقية واجتماعية تمتدُّ إلى مستقبله ومستقبل أسرته وأجياله القادمة.

ومن هنا تبرزُ أهمية تثقيف الجالية المسلمة بضوابط طلب الفتوى، وتنبيههم إلى خطورة تتبُّع الرخص والتنقُّل بين الفقهاء بحثًا عن الأسهل.

كما يُستحسن توجيههم إلى الرجوع إلى العلماء المحليين الموثوقين ضمن مجتمعاتهم قبل اللجوء إلى الإنترنت أو المصادر العامَّة التي قد تفتقر إلى الفهم الدقيق للسياق القانوني والثقافي الأمريكي.

خاتمة المبحث

وبناءً على ما تقدّم من تحليل ومتابعة لواقع الفتوى الفردية في السياق الأمريكي يتَّضحُ أنها تمثل حالةً شديدةَ الحيوية والتعقيد؛ فهي من جهة ضرورة واقعية ملحَّة لا يمكن الاستغناء عنها، ومن جهة أخرى مصدرٌ متكرر للإشكالات حين تفتقرُ إلى التأصيل العلمي والتأهيل المنهجي، ويبقى التحدي الحقيقي في محاولة الجمع بين القوة العلمية والحس الواقعي والضمير الدعوي ضمن رؤية تشاركية متكاملة.

❁❁❁

المبحث الثاني:
واقع الفتوى على المستوى المجمعي في الولايات المتحدة الأمريكية

أولًا: المجامع الفقهية ضرورة فقهية وواقعية:

بينما تؤدي الفتوى الفردية دورًا محليًّا محدودًا في المساجد والمراكز، فإنَّ الفتوى المجمعية تمثل -من حيث المبدأ- الذراع التشريعي الموحد القادر على مخاطبة الواقع الأمريكي من منظور اجتهادي جماعي يراعي المقاصد، ويستحضر المآلات، ويستند إلى الخبرة التخصصية.

وقد برزت في هذا الإطار خلال العقود الثلاثة الماضية عدة مؤسسات فقهية في أمريكا الشمالية حاولت أن تسدَّ هذا الفراغ، وتقدِّم خطابًا فقهيًّا موحَّدًا يتجاوز التقاليد القُطرية والانتماءات المذهبية الضيقة.

ثانيًا: أبرز المؤسسات الفقهية في السياق الأمريكي:

١- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية (AMJA): تأسَّس رسميًّا عام ٢٠٠٢م كهيئة علمية مستقلة غير ربحية، تُعنى بفقه الأقليات المسلمة في الغرب، ويُعد اليوم من أبرز المرجعيات الفقهية على الساحة الأمريكية، وقد ضمَّ في عضويته عددًا من العلماء المتخصصين من ذوي الخلفيات المتنوعة، والحاصلين على درجات علمية متقدمة، لا سيما في فقه النوازل والواقع الغربي.

ويتميَّز المجمع بمنهجية دقيقة في إصدار الفتاوى؛ حيث تخضعُ القضايا المعروضةُ إلى مراحلَ متكاملةٍ من البحث، والمناقشة الجماعية، والتقويم العلمي، بما يُعزز من دقَّة الحكم الفقهي وارتباطه بمقاصدِ الشريعة ومآلاتها. ويعتمد المجمع في فتواه على الاجتهاد الجماعي مع مراعاة التخصُّصات المختلفة، ويُولِي اهتمامًا خاصًّا بتكوين وتأهيل الأئمَّة والدعاة، ويُقدِّم المجمع عددًا من الخدمات النوعية، منها:

- تنظيم مؤتمرات سنوية وورش علمية متخصصة تجمع الأئمَّة من مختلف الولايات.
- برامج تدريبية للأئمَّة والعاملين في الشأن الدعوي، وخصوصًا في مجالات الأسرة، والتمويل، والإقامة في الغرب.
- الاستشارات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التمويل العقاري.
- خدمة الفتوى المباشرة عبر الإنترنت، والخط الساخن، مما يعزز من التواصل بين المجمع والجمهور.

وقد تناول المجمع في مسيرته عددًا من القضايا المعاصرة المهمة، من أبرزها:

- حكم اللحوم المستنبتة مخبريًّا، حيث أجازها بشروطٍ محددةٍ تحقق الضوابطَ الشرعية.
- تصحيح الجنس للخناثى بوصفه من أبواب التداوي المشروع.
- أحكام اللحوم غير المذبوحة شرعيًّا، وحدود التعامل معها.
- ضوابط التمويل الإسلامي في الغرب، خصوصًا ما يتعلَّق بشراء المنازل والعقود التمويلية المعاصرة.
- القضايا المرتبطة بالمواطنة والمشاركة السياسية للمسلمين في أمريكا.

ويمكن الاطلاعُ على فتاوى المجمع وفعالياته العلمية ومؤتمراته السنويَّة عبر موقعه الرسمي[1].

٢- المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية (FCNA):

يُعدُّ المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية من أبرزِ الهيئات الفقهيَّة الجماعيَّة في الولايات المتحدة، وقد تأسَّس رسميًّا عام ١٩٨٦م، انطلاقًا من لجنةِ الشؤون الدينية التابعة لجمعية الطلبة المسلمين في أمريكا وكندا (MSA)، ثم أصبح لاحقًا الذراع الفقهي الرسمي للجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (ISNA)، وهي من كبريات المؤسسات الإسلامية في القارة.

جاء تأسيس المجلس استجابةً لحاجة المسلمين في الغرب إلى مرجعية فقهية موثوقة تسعى إلى توحيد الخطاب الشرعي في ظلِّ التنوع الثقافي والمذهبي الذي يميز الجاليات المسلمة. ويضم المجلس في عضويته عددًا من العلماء المؤهلين من المواطنين والمقيمين الدائمين في أمريكا وكندا، ممن يجمعون بين الكفاءة الشرعية والفهم الواقعي للبيئة الغربية، ويشترط في إقرار فتاواه موافقة ثلثي الأعضاء.

يتبنَّى المجلس منهج الاجتهاد الجماعي، ويراعي في قراراته التعدُّد الفقهي والمآلات والمصالح، كما يُعنى بمراجعة قرارات المجامع العلمية الأخرى والاستفادة منها. ومن أبرز القضايا التي تصدَّى لها المجلس خلال مسيرته: الأحوال الشخصية في السياق القانوني الأمريكي: كالزواج والميراث والطلاق، وقضايا المعاملات المعاصرة والتمويل الإسلامي بما يشمل الأسهم والعقود الحديثة، وتحديد بدايات الشهور القمرية عبر الحسابات الفلكية، وأحكام اللباس والسلوك الاجتماعي، وحدود الطاعة، ومقاصد التربية الإسلامية، والقضايا الطارئة كالإرشاد الفقهي خلال جائحة كوفيد-١٩.

ويُصدر المجلس بياناتٍ وقراراتٍ شرعيةً رسميةً تُعتمد في عدد من المراكز الإسلامية، كما يوفر عبر موقعه الإلكتروني أرشيفًا غنيًّا من الفتاوى والبحوث الفقهية يمكن الرجوع إليه على الموقع الإلكتروني[2].

٣- مجامع فقهية محلية ومبادرات ناشئة:

إلى جانب المجامع الفقهية الكبرى ذات الطابع القومي، شهدت بعضُ الولايات الأمريكية ظهورَ مبادراتٍ محلية تركزُ على تعزيز الفتوى الجماعية في النطاق الجغرافي القريب، وذلك بالتنسيق بين المراكز الإسلامية الكبرى، وأئمَّة المساجد، ومؤسسات المجتمع المحلي.

ورغم أنَّ هذه المبادرات لا تمتلكُ نفس البنية المؤسسية للمجامع الوطنية، إلا أنَّ أثرها ملموسٌ في القضايا اليومية التي تواجه الجالية، كما تمثل خطوةً مهمَّةً نحو لا مركزية الفتوى وضمان مرجعيات متاحة في البيئات المحلية. ومن أبرز هذه المبادرات:

(1) https://www.amjaonline.org
(2) https://fiqhcouncil.org

– مجلس الشـورى الإسلامي لجنوب كاليفورنيا[1] :ويُعدُّ من أوسـع المجالس تمثيلًا على مستوى الولايات المتحدة؛ إذ يضم في عضويته أكثر من ٧٥ مسجدًا ومركزًا إسلاميًّا. ويعمل على تنسيق الفتاوى والخطاب الديني بين المؤسسـات الإسلامية في جنوب كاليفورنيا، كما ينظم ملتقياتٍ دعويةً ومجالسَ شورى موسعة تعالجُ قضايا الساعة من منظور شرعي جماعي.

– **مجلـس أئمـة ميشـيغان** (Michigan Imams' Council)[2] : يضـم عددًا من كبـار الأئمة والدعاة في ولاية ميشـيغان، ويُعنى بإصدار بيانات شرعية موحَّدة حول القضايا ذات الطابع العام، خاصَّة تلك التي تثير بلبلة أو خلافًا في أوساط الجالية. كما يعمل على تعزيز التعاون بين المساجد في البرامج الشرعية والتدريبية، ويتواصل مع المجامع الكبرى كمجمع فقهاء الشريعة لتنسيق المرجعية الفقهية.

– مجلس المنظمات الإسلامية في شـيكاغو الكبرى[3] : يُعد مظلَّةً جامعةً لعشـرات المؤسسـات الإسلامية في منطقة شـيكاغو، ويقوم بدَور تنسـيقي في المجالات الدعوية والإغاثية والتعليميـة، بالإضافة إلى إصدارِ مواقفَ شـرعيةٍ موحدةٍ تجاه القضايا المجتمعية الكبرى. ويسـعى المجلس لتعزيز الحضور الإسلامي في المجال العام، ويحرصُ على المواءمة بين الثَّوابت الشرعية ومتطلبات السياق المحلي.

وتمثـل هذه المبادرات تجاربَ حيويةً في اللامركزية الفقهية المنظمة، وتبرز الحاجة إلى تطوير آليات التعاون بين المجامعِ الوطنية والمجالسِ المحلية، بما يحقق تكاملَ الأدوار وفاعلية الإفتاء في المحيط القريب.

ثالثًا: المزايا النظرية للفتوى المجمعية:

البنـاء النظـري لهذا النمـط من الإفتاء يجعل منه الخيار الأقدر على ترسـيخ خطاب شـرعي ناضج يوازنُ بين النص والواقع، ويجمعُ بين الأصالة والاجتهاد، ومن أبرز مزاياه:

١ – قوة الاجتهاد الجماعي:

حيث يقوم الاجتهاد الجماعي على تضافر العقول وتلاقي المدارك، مما يمنح الفتوى طابعًا من النضج والتجرُّد والتـوازن، ويمثل نتاجًا لعملية شـورى تسـتوعب تعـدُّد الزوايا وتنوع القـراءات، كما أنَّ اسـتدعاء التخصصات المسـاعدة –كعلم الاقتصاد في مسـائل التمويـل، والقانون في الأحوال الشـخصية، والاجتماع في قضايا الأسـرة والتربية– يُسهم في بناء فتوى واقعيةٍ مركبة، تراعي مقتضياتِ الواقع دون إغفالِ ضوابطِ الشريعة.

٢ – تحقيق وحدة المرجعية الفقهية:

والتـي تحد بطبيعتهـا من ظاهرة التضـارب والازدواجية التي تربك المسـلم في الغرب، وتُوجِّـه الجالية نحو مصـدر مـشترك موثوق يمكـن الرجوعُ إليه في النوازل والمسـتجدَّات، كمـا تعزز الانضبـاط الفقهي في الخطاب الدعوي داخل المساجد والمراكز، وتُسهم في بلورة خطاب متسق يتحدث بلغة واحدة رغم تعدد ألسن أصحابه.

(1) (https://shuracouncil.org)
(2) mimuslimcouncil.net
(3) https://ciogc.org

٣- تقديم خطابٍ يراعي خصوصية الواقع الأمريكي: مدركٍ لتعقيداته غيرِ منقطع عن سياقه القانوني والثقافي والاجتماعي، معالجٍ لقضايا لا وجودَ لها في الفقه التقليدي، مثل: شراء البيوت بالتمويل الإسلامي، ومشروعية التأمين على الحياة، وعقود العمل الحديثة، وشروط الزواج المختلط، وآليات التعامل مع الإدارات الرسمية، والمواطنة والتصويت السياسي، وتستطيع المجامع -بحكم جماعيتها- أن تتبنى خطابًا وظيفيًّا يتمايز عن الفتوى العابرة أو العاطفية، ويستوعب الأولويات والضرورات.

٤- توفير وثائق مرجعية رسمية: يمكن الرجوع إليها والبناء عليها في البرامج الدعوية والتعليمية، وتشكل أرشيفًا معرفيًّا يُعزز من المرجعية المؤسسية، وتتيح للأئمة والدعاة والمتخصصين سحب الفتوى من مصدرها الموثق دون الحاجة للاجتهاد الفردي في كل مرة، وتمثل رصيدًا من التراكم المعرفي الفقهي في سياق الغرب، ومن ثم تُعدُّ مرجعًا مهمًّا في البحث العلمي والدراسات المقارنة حول فقه الأقليات.

رابعًا: الإشكاليات العملية التي تواجه الفتوى المجمعية:

رغم المزايا النظرية الكبيرة للفتوى الجماعية فإنَّ الواقع الميداني في الولايات المتحدة الأمريكية يكشفُ عن عدد من التحديات البنيوية والتطبيقية التي تعيق فعالية المجامع الفقهية، وتحدُّ من أثرها في حياة المسلمين اليومية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

١- ضعف الانتشار والتأثير الجماهيري:

لا تزال المجامع الفقهية بأمريكا تواجه تحديًا كبيرًا في إيصال صوتها إلى عموم المسلمين؛ إذ تشير الملاحظات الميدانية إلى أنَّ الغالبية العظمى من مسلمي أمريكا لا يعرفون أسماء هذه المجامع فضلًا عن مشاريعها الفقهية والدعوية [(١)]، ولا يتابعون منشوراتها، مما يضعف أثرها التوجيهي.

وغالبًا ما تبقى الفتاوى الصادرة حبيسةَ المواقعِ الإلكترونية أو المؤتمرات السنوية دون أن تصاحبها حملات توعوية أو مواد مبسطة تفكِّك مضمونها وتترجمها إلى خطاب مجتمعي، كما أنَّ غيابَ أدوات الترجمة إلى لغات الجاليات (مثل الأردية والبنغالية والأمهرية) يجعل الفتاوى غير نافذة في شرائح واسعة من المجتمع المسلم متعدد الأعراق.

٢- الجمود المؤسسي وبطء التفاعل مع المستجدات:

ولا تزال تعاني الفتوى المجمعية من تأخُّر زمني في مواكبة القضايا العاجلة بسبب اعتمادها الكبير على الآليات التقليدية، مثل الاجتماعات السنوية أو الورقية، بدلًا من إنشاء غرف طوارئ اجتهادية تستجيب للمستجدات. فعلى سبيل المثال: قضايا مثل اللقاحات في زمن كوفيد-١٩، أو المشاركة في الانتخابات الأميركية مرَّت بفجوة

(١) ويتأكد هذا الواقع من خلال المشاهدة الميدانية؛ إذ أُتيحت لنا زيارات متكررة إلى أكثر من ثماني عشرة ولاية أمريكية خلال الأعوام الأخيرة، وكنا في كل مرة نطرح فيها اسم أحد المجامع الفقهية نلحظ محدودية الوعي بوجودها لدى عموم المسلمين، وضعف الاطلاع على مخرجاتها العلمية والفتاوى الصادرة عنها، سواء في الأوساط الشعبية أو حتى لدى بعض القائمين على العمل الدعوي.

زمنيـة بيـن الحدث والإفتاء. ويُقارن ذلك مثلًا بنماذج أخرى كمجلس الإفتاء الأوروبي الذي أنشـأ لجنة طوارئ فقهية لتسريع الاستجابة للقضايا الضاغطة[1] .

٣- ضعف التواصل مع الأئمة والمراكز المحلية:

يلاحظ غياب هيكل مؤسسـي منسـق بين المجامع الفقهيـة والأئمة العاملين في مسـاجد الأحياء أو الولايات الريفية؛ فكثير من هؤلاء الأئمَّة يعملون باسـتقلالية تامَّة دون توجيهٍ فقهي مؤسسـي منتظم، كما تغيب المبادرات التوعوية التي تُنشـئ شـبكات من «المراسـلين الشـرعيين» أو «الوكلاء الفقهيين» الذين يقومـون بربط المجامع بالمجتمعـات المحلية، مما يحرم الفتوى الجماعية من الانتشـار الأفقي والاتصال المباشـر بالجمهور. ويترتب على ذلك غياب الفتاوى المجمعية عن مناهج التعليم المسـجدي، والخطب الأسبوعية، وبرامج الشباب، إلا في حال اجتهادات فردية.

٤- تعدد المرجعيات واختلاف المنهجيات:

لا تعتمد المجامع الفقهية الأمريكية منهجًا موحدًا في الاستنباط أو الترجيح، بل يلاحظ التنوع في: المرجعيات المؤسِّسة (سـنية، أو صوفية، أو سـلفية، أو ذات توجهات إصلاحية)، والمنهجيـات الاجتهادية (تقليدية مذهبية أو توفيقية مقاصدية، أو سـلفية نصية)، مما يؤدي أحيانًا إلى صدور فتاوى متناقضة حول القضايا الحساسـة، ففي مسـألة تهنئة غير المسـلمين مثلًا: صدرت فتاوى متباينة بين المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية (FCNA) الذي أجازهـا بضوابـطَ معينة، ومجمع فقهاء الشـريعة (AMJA) الذي مال إلى المنـع [2] . ويزيد من إرباك الجمهور غياب لغة توضيحية تبيِّن أن هذا الخلاف يقعُ ضمن دائرة التنزيل الشرعي والمسائل الفرعية لا في أصول العقيدة والعبـادات التوقيفية، ومن جهة أخرى فـإنَّ اختلاف ترتيب الأولويات الفقهية بين المجامع يجعلُ بعض القضايا الكبرى مغفلة أو مؤجلة.

٥- غياب التمويل المستدام والدعم المؤسسي:

تعمل المجامع الفقهية الأمريكية غالبًا بمواردَ تطوعية محدودة، وتعاني من غياب أوقاف أو شـراكات تمويلية إستراتيجيـة. ويؤثـر ذلك على حضـور كثير من الأئمة إلـى المؤتمرات السـنوية نظرًا لعدم قدرتهـم على تحمُّل تكاليـف السـفر والإقامة، خاصَّة في الولايـات البعيدة أو المناطـقِ ذات الكثافة السـكانية المنخفضة، كما يؤدي ضعـفُ التمويـل إلى نقص الكـوادر العلمية والإداريـة المؤهلة لتوثيق الفتـاوى، وتوزيعها، ومتابعـة تفعيلها في الواقع، وقد تكون هذه النقطة سببًا جذريًّا في تراكم الإشكاليات السابقة.

(١) مجلس الإفتاء الأوروبي «بيان حول فيروس كورونا وآثاره»، اللجنة الفقهية الخاصة بالأزمات، ٢٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر:
https://www.e-cfr.org

(2) https://www.amjaonline.org/fatwa/ar/77254/%D8%A3%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86

خامسًا: معالجات ومقترحات لتفعيل المرجعية المجمعية:

على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها المجامعُ الفقهية في أمريكا، فإنها تظلُّ مشروعًا أساسيًّا يُعول عليه في استعادة الثقة بين المسلم الأمريكي والمرجعيات الجماعية، وتشكِّل مظلَّة جامعة للخطاب الفقهي في ظل تنوُّع الخلفيات وتشتُّت الآراء.

وتلك بعض المعالجات المقترحة في هذا الصدد:

١- تعزيز العلاقة بين المجامع والمساجد المحلية: الخطوة الأولى تبدأ من تعزيز العلاقات بين المجامع الفقهية والمساجد المنتشرة في ربوع أمريكا والتي تجاوز عددها ٥٠٠٠ مسجد[١] حسب التقديرات المبدئية؛ وذلك من خلال عقد ورش تأهيلية دورية للأئمة المحليين وفتح قنوات تواصل مباشر وسريع لاستشارات المسائل الكبرى.

٢- التنسيق بين المجامع المختلفة لتوحيد الخطاب: والخطوة الثانية هي التنسيق بين هذه المجامع حيث تتنوع المرجعيات المذهبية والأصولية (كمجمع فقهاء الشريعة ذي التوجه السلفي العربي، والمجلس الفقهي بأصول حنفية باكستانية، وغيرها)، فيصبح تعدُّد الفتاوى في القضايا العامة سببًا في ارتباك الجمهور وتقويض فكرة المرجعية الموحدة. ولعلاج ذلك يُقترح تأسيس هيئة تنسيقية تضمُّ ممثلين عن جميع المجامع، تصوغ مواقفَ مشتركة وتصدر توصياتٍ موحدة، مدعومة بمنصة إلكترونية تتيح الاطلاع على المسائل المتفق عليها وتلك الخاضعة للبحث والاختلاف، فتظلُّ استقلالية كل مجمع محفوظة ويُرسّخ الثقة بصوتٍ فقهيٍّ واحد عند الضرورة.

٣- نشر الوعي بأهمية الفتوى الجماعية: والخطوة الثالثة تتمثل في توعية العوام بمكانة المجامع الفقهية والتفريق بين الاجتهادات الفردية القائمة على أحادية النظرة والانحياز إلى المذهبية إلى عمومية النظرة ووضح الرؤية واتزان الحوار، وأرى أن ذلك يتم من خلال خطباء المساجد أنفسهم وتناولهم لهذه القضية كخطوة لجمع شمل الأمة ووحدة صفها، وكذا المؤسسات التربوية حيث يمكنها جعل شعار الفتوى المجمعية جزءًا من المقررات الدراسية لديها بما يربّي أجيالًا تتفاعل مع المرجعية العلمية بثقة لا بشك، وبوعي لا برفض.

٤- التمويل والاستدامة: وتلك معضلة لا تقلُّ أهميةً عن كل ما ذكرنا قبل ذلك؛ حيث يمثل المال عصب الحراك الدعوي، وأحد أسباب النفوذ المطلوب في بيئة مادية رأسمالية بحتة، وتحقيق هذا الدعم ليس بالأمر العسير، فالاقتراحات كثيرة في هذا الصدد، ومنها:

---

(١) وفقًا لأحدث دراسة ميدانية (US Mosque Survey ٢٠٢٠)، بلغ عدد دُور العبادة الإسلامية (المساجد) في الولايات المتحدة ٢٬٧٩٦ مسجدًا، بزيادة قدرها ٣١٪ عن عام ٢٠١٠ (عند ٢٬١٠٦ مساجد)، ويُقدَّر عدد المصلين في صلاة العيد بنحو ٤ ملايين مسلم. وأظهرت الدراسة أيضًا أن أكثر الولايات احتضانًا للمساجد كانت: نيويورك (٣٤٣)، كاليفورنيا (٣٠٤)، تكساس (٢٢٤)، فلوريدا (١٥٧)، ونيوجيرسي (١٤١).

en.wikipedia.org

من جهة أخرى يشير تقرير «American Muslims ٢٠٢٥: A Brief Profile» الصادر عن معهد السياسة الاجتماعية والتفاهم (ISPU) إلى وجود نحو ٢٬٧٧١ مسجدًا في أمريكا، مع أكثر من ٣٠٠ مدرسة إسلامية تخدم أكثر من ٥٠,٠٠٠ طالب مسلم justiceforall.org.

- تشجيع الأوقاف الإسلامية على تخصيص جزء من أصولها لدعم المجامع العلمية.

- إطلاق مبادرات رقمية مدرَّة للدخل: كموسوعات فقهية تفاعلية أو برامج تدريبية متخصصة تجمع بين الخدمة العلمية والعائد الاقتصادي، وتمنح هذه المؤسسات مزيدًا من الاستقلال والتأثير.

- بالإضافة إلى طرق أبواب المساجد لجمع التبرعات في مقابل عمل ندوات علمية فقهية ومحاضرات تربوية سلوكية، فتكون الفائدة متبادلةً بين المساجدِ والمجامعِ الفقهية.

خاتمة المبحث

وختامًا: يبقى الاجتهاد الجماعي هو الأملَ الأقربَ لبناء منظومة إفتائية متوازنة وموثوقة، تخدم الجالية، وتصون الدين، وتضبط العلاقة الحسَّاسة بين النص الشرعي وتعقيدات الواقع الأمريكي.

المبحث الثالث:
واقع الفتوى لدى المتجولين في الإنترنت

في الواقع الحالي لم يعدْ كثير من المسلمين في أمريكا -وخاصة من الجيل الثاني والثالث- يطرقون باب الإمام أو ينتظرون مؤتمرات المجامع، بل صاروا يجوبون الإنترنت بحثًا عن الجواب الشرعي في فضاءٍ لا تحكمه الأسانيد، ولا تضبطه ضوابطُ التلقي التقليدية.

فهذه الظاهرة التي يمكن تسميتها «التجوال الفقهي الرقمي» أصبحت من أبرز سمات واقع الفتوى في أمريكا والعالم اليوم، وأراها تعكس -من جهة- حاجةً ملحَّة لدى الناس لفهم أحكام دينهم بلغة عصرهم، لكنها -من جهة أخرى- تكشف عن أزمة عميقة في المرجعية، ومخاطرَ حقيقية تهدد صحَّة الوعي الديني وتماسكه.

من هم المتجولون في الإنترنت؟ هم غالبًا شباب وشابات نشؤوا في البيئة الأمريكية، يتحدثون الإنجليزية بطلاقة، وقد لا يعرفون من العربية إلا بضع كلمات، وممن تعلَّموا الفقه ذاتيًّا أو في «مدرسة نهاية الأسبوع».

قد يكونون مسلمين جددًا يبحثون عن أحكام الصلاة أو العمل في البنوك أو شركات التأمين، أو عن قضايا شخصية مثل الطلاق أو الحجاب، أو عن مسائل هوية وانتماء. يجمعهم افتقادُ أدوات التمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، وعجزهم عن التفريق بين الفتوى والنصيحة، أو الرأي الفردي والاجتهاد الجماعي، فيصبحون فريسة سهلة لفتاوى مبتورة أو تطرفات فكرية!

منصَّات الفتوى الرقمية من التنوع إلى الفوضى:

في هذا الفضاء الرقمي المتلاطم، يكتظُّ المتجول بين منصَّات موثوقة مثل IslamQA وIslamWeb ومواقع دور الإفتاء الرسمية، وأخرى مجهولة النسب أو مؤدلجة تقدم فتاوى حادة أو ساخرة تجذب المشاهدين. ومع صعود «يوتيوب» و«تيك توك» وظهور أدوات الذكاء الاصطناعي، باتت الفتوى سلعةً سريعةَ الاستهلاك، تفتقر إلى الضوابطِ العلمية، والعمقِ الشرعي، والمسؤولية الفقهية، ومن ثَمَّ صار من الضروري أن تعيد المرجعيات

الدينية ضبْطَ البوصلة الرقمية عبر وضع معايير اعتماد موثوقة، وتأسيس لجانٍ فقهية رقمية، وتدريب الفقهاء على إنتاج محتوى رصين، وإطلاق منصة مركزية ترشد المستفتين إلى المصادر المعتمدة.

الفتوى الآلية: حين يتكلم الذكاء الاصطناعي باسم الدين:

في السنوات الأخيرة شهدنا تدفقًا هائلًا لأدوات الذكاء الاصطناعي التي تطرح نفسها كمصادر للإفتاء والبحث الشرعي، فإلى جانب النماذج العامة الشهيرة مثل Chat GPT وGoogle Bard وDeep Seek وClaude وPerplexity AI، ظهرت منصَّات متخصصة تلبي احتياجات الباحثين والمستفتين المسلمين:

- (Fanar QCRI) القطري، بنموذجَيْه Fanar Star وFanar Prime، ومزوَّد بمحرك استرجاع معزَّز بالبيانات الشرعية.

- QASiNa الإندونيسي المبني على السيرة النبوية، حيث يتفوق نموذج XLM-R على Chat GPT في الإجابة عن أسئلة السيرة.

- Mufassir QAS LLM التركي الذي يدمج نظام RAG لإرفاق كل إجابة بمصدرها وصفحتها.

- SocialCredit+ المالي الذي يطبّق طبقة شرعية لتحليل السلوك المالي وفق الشريعة.

- أدوات ناشئة مثل MirajAI & FatwaDesk AI & SheikhBot تمزج بين الذكاء الاصطناعي والمراجعة البشرية لضمان الجودة.

لقد أحدث هذا الطوفان التقني طفرةً غير مسبوقة في الشأن الإسلامي الرقمي، مما أتاح للمستفتِي إجابة فورية، وللباحث إمكانات تصنيف مرنة وتخصيصًا متزايدًا، لكن في المقابل يتطلب الاستخدام الآمن لهذه الأدوات ضوابطَ شرعيةً مؤسسيةً تكفل إشراف العلماء، وتضمن التوثيق، وتراعي تعدُّد الاجتهادات، وتحفظ مكانة المفتي كمصدر موثوق للقول الشرعي.

وقد آثرت أن ابدأ هذه الفقرة بسؤال التواصل الاصطناعي نفسه عن تقييمه للنماذج الإسلامية الموجودة فعلا فكان السؤال على النحو التالي:

«هل توجد أدوات ذكاء اصطناعي إسلامية؟ وما هو تقييم أدائها؟ وكيف يمكن تحسينها؟ وما هو مستقبلها المأمول؟» وجاءت الإجابات لتكشف ملامح دقيقة للمشهد الراهن:

١ - إجابة DeepSeek:

- نعم، توجد أدوات متنوعة تشمل الفتاوى الذكية، وتطبيقات القرآن، وتحليل الأحاديث، والمساعدات الصوتية، ومنصات التعليم الديني.

- التقييم الإيجابي: السرعة، وسهولة الوصول، والانتشار العالمي.

- السلبيات: ضعف الدقة أحيانًا، وغياب التخصيص المذهبي، وغياب التفاعل العاطفي، ومخاطر التحيز.

– التحسينات المقترحة: تحسين جودة البيانات، وإشراك العلماء، وتطوير الذكاء العاطفي، وتفعيل التخصيص المذهبي.

– المستقبل المأمول: أدوات تحليل أسباب النزول، ومنصات تفاعلية، وأدوات لرد الشبهات، وتجارب دينية واقعية افتراضية.

٢- إجابة Gemini:

– تأكيد وجود الأدوات وتنوعها.

– نقاط القوة: إتاحة المعرفة الدينية، وتجارب تعليمية مخصصة، ودعم غير الناطقين بالعربية.

– القيود: تحديات الخصوصية، والتحيز، وصعوبة ضمان الدقة دون إشراف بشري.

– مقترحات التحسين: إشراك العلماء والخبراء الشرعيين، وتحسين جودة البيانات وتنوع المصادر، وتعزيز النماذج اللغوية العربية المتخصصة، وبناء أدوات تفسيرية شفافة، ومراعاة الفروق المذهبية.

– الآفاق المستقبلية: رقمنة التراث الإسلامي وتحليله، وتطوير أدوات دعوية عالمية، ودعم التمويل الإسلامي، وتطوير منصات لتيسير الحج والعمرة، ودعم البحث في الدراسات الإسلامية بالذكاء الاصطناعي.

٣- التقييم التحليلي الخاص (Chat GPT): نعم، توجد أدوات إسلامية فعالة نسبيًّا، لكننا ما زلنا في بداية الطريق.

الإيجابيات: سهولة الوصول، ودعم غير المتخصصين، وتوسيع النطاق الجغرافي، وأدوات تعليمية مبتكرة للقرآن واللغة.

السلبيات: ضعف التوثيق الفقهي، وتفسير حرفي للنصوص دون وعي سياقي، وإغفال الخلافات المذهبية، وهلوسة معرفية وعدم تحمل المسؤولية الفقهية.

التحسينات المقترحة: بناء أنظمة RAG لربط كل فتوى بمصدرها، ودعم الشرح الخوارزمي (Explainable AI)، وتخصيص إجابات وفق المذهب والسياق، وإشراف بشري ومراجعة مؤسسية.

الرؤية المستقبلية: موسوعات فقهية ذكية مرتبطة بالسياقات المعاصرة، وأدوات رد على الشبهات بلغات متعددة، ورقمنة التراث وفهرسته، ومفتٍ مساعد يعمل تحت إشراف العلماء.

الشرطان الجوهريان للنجاح: الإشراف المؤسسي العلمي، والشفافية والمحاسبة على ما يُنشر من قولٍ باسم الدين.

وهكذا نرى أن ما نشهده اليوم من تداخل بين الذكاء الاصطناعي والمعرفة الشرعية يفتح آفاقًا واسعة لفهم الإسلام ونشره، لكنَّ الخطرَ الأكبر ليس في التقنية، بل في غياب التأصيل والمساءلة؛ فلا يكفي أن تكون الأدوات ذكية، بل ينبغي أن تكون راشدة، وموثوقة، ومؤتمنة على النص والدين.

ومن ثم ندرك أن عدة إشكاليات خطيرة يواجهها المتصفح أثناء العمليات الإجرائية للبحث عن فتوى في عبادة أو معاملة أو معالجة، منها:

الانفصام عن الواقع (فجوة السياق الثقافي) فالمنصات الرقمية تعيد إنتاج فتاوى صيغت لسياقات شرق أوسطية أو جنوب آسيوية، دون مراعاة اختلاف النظام القانوني، والعرف الاجتماعي، والبنية الاقتصادية.

غياب المحاسبة:

فالمفتي الرقمي غالبًا ما يختبئُ خلف شاشة دون هوية واضحة أو مؤهلات معترف بها، والمستفْتِي لا يملك أدوات تقييم مصداقية المفتي، فينتج عن ذلك انتشار «الفتاوى الشاذة» دون رادع، مثل: تجويز العُرفي (زواج المسيار بدون إعلان) في أمريكا، مما يُفقد الأسرة المسلمة حقوقها القانونية، وقد باشرنا تبعات ذلك بشكل كبير وقد سألت الـ Chat GPT عن توثيق المعلومات الصادرة عنه فكان جوابه (لا يمكن توثيق المعلومات التي تستقيها منّي (كنموذج ذكاء اصطناعي) باستخدام رابط إلكتروني مباشر أو مرجع منشور باسم مصدر معيَّن، لأنني لا أُنتج معرفة منشورة في مكان مستقل يمكن الإشارة إليها أكاديميًّا، ولأنني لا أمتلك مصدرًا خارجيًّا دائمًا لكل معلومة، بل أقدِّم خلاصة معرفية ناتجة عن تدريبي على كمٍّ هائل من البيانات والنصوص حتى عام ٢٠٢٤، وأحيانًا أستندُ إلى مصادر معلنة أو دراسات علمية منشورة عندما يُطلب مني ذلك أو أُزوَّد بها. لكن إن لم يُطلب الاستشهاد بمصدر فإن الجواب يكون تحليليًّا تركيبيًّا، أي من إنتاجي كنموذج لغوي، وليس منقولًا من مرجع محدد.

التكوين المشوَّش للوعي الفقهي:

حيث تختلط الآراء الجافَّة المبتورة بالمتطرفة الرعناء في «خليطٍ هشٍّ ومجزَّأ»، فتتشوَّه صورة الدين في ذهن المسلم بين ما هو شرعيٌّ وما يُسطَّر على أهواء المتلقِّي ويترتب عليه ما يسمى بالفوضى التراكمية التي تعرِّض المسلم في الغرب لخليطٍ غيرِ منضبطٍ من فتاوى تقليدية صارمة (مثل: تحريم أي شكل من التأمين)، وفتاوى تيسيرية غير مدعومة بأدلة (مثل: إباحة الاختلاط المطلق)، وينتج عن ذلك تشكيل هوية دينية متناقضة (أصولي في العبادات، ليبرالي في المعاملات)، وتمسك بالهوامش مثل التركيز على حكم الموسيقى وما شاكله من صور الالتزام الصوري وإهمال الكليات مثل الأحكام التي يترتب عليها صيانة القيم العليا في المجتمعات.

الاستقطاب الأيديولوجي للمنصات:

ذلك أن كل صاحب فكر يريد استقطاب الجميع له، فيسخر له من الأدوات ما يعينه على ذلك، وفتاوى الذكاء الاصطناعي من أيسر السُّبُل لبلوغ مثل هذه الأهداف، ومعلوم أن بعض المنصات تُموَّل من دول أو جماعات ذات أجندات، فتُروج لرؤية ما فقهية كانت أو عقدية أو سلوكية.

اختزال الفقه في «أسئلة وأجوبة»: فالفتوى الرقمية تعتمد على النموذج الاختباري (سؤال & جواب)، بينما الفقه الحقيقي يحتاج إلى فهم النوازل وتحليل المآلات.

معالجات مبدئية:

ولا شـكَّ أن الحل ليس في إغلاق الإنترنت، ولا في تحريم الأسـئلة، بل في حسن التوجيه وبناء البدائل، فينبغي للمجامـعِ الفقهية والمؤسسـات الإسلامية أن تكون حاضرةً في هذا الفضاء، لا مـن خلال بيانات ثقيلة لا يقرؤها أحد، بل عبر منصات تفاعلية حيَّة تقدِّم الفتوى بلغة مفهومة، وبتصميم جذاب، وبمشـاركة علماء شـبَّان يعرفون لغة الجيل.

كما ينبغي تبنِّي الذكاء الاصطناعي ضمن إطار شرعي مؤسسي، بحيث تُغذّى أدواته بفتاوى موثقةٍ من مصادرَ معلومةٍ، وتكون مخرجاتُه خاضعةً للمراجعة، ويُقدَّم على أنه «مساعد بحثي» لا «مفتٍ مستقل».

والأهم من ذلك كله هو تربيةُ المسـلم على المسـؤولية في التلقِّي، وتنمية وعيه النقدي في التعامل مع الفتوى، وتعليمه الفرق بين سؤال النفس وسؤال الشرع.

خاتمة المبحث:

لقـد دخلـت الفتوى طورًا جديـدًا في الفضاء الإلكتروني، طورًا لـم تَعُدْ تحكمُه العمامـةُ ولا تُوقّره المنابرُ، بل أصبح فيه «الترند» أقوى من «التراث»، و«التيك توك» أسـرع من «الرسـالة»، وإن لم تتحرك المؤسسـات العلمية والدعوية لإعادة ضبط البوصلة، فإن الأجيال القادمة قد تنشأ على تصوُّرات مغلوطةٍ عن دينها من خلال فتوى لا يعرف لها كاتب ولا مقصد.

خاتمة الفصل الأول:
نحو رؤية متوازنة للفتوى في السياق الأمريكي

تبيَّـن من مسـارات الفتوى الفرديَّة والمجمعيَّـة والرقميَّة في أمريكا كيف تتلاقى أبعـادٌ معرفية وقانونية وثقافية في وقـت واحـد، في صيغة يصعب فيها الفصـلُ بين اجتهاد الإمام وهويتـه الثقافية، وبين سـلطة المجامع الفقهية ومحدودية تأثيرها، وبين سرعة الفتوى الرقمية وأخطارها على عمق الفقه ومصداقيته.

- المسار الفرديُّ جامحٌ أحيانًا؛ إذ يحمل الإمام مسؤولية الإجابة دون منظومةٍ مؤسسيَّةٍ تضبط اجتهاده.
- المسار المجمعيُّ متماسكٌ نظريًّا لكنه بطيء التأثير ويعاني من ضعف التنسيق والوصول إلى الناس.
- المسار الرقميُّ سهلٌ وفوريٌّ لكنه شحيحٌ بالعُمق والسند، وقد يُشوِّه الفهم الشرعي.

لا يعني هذا نبذ أيٍّ من هذه المسارات، بل يدعو إلى:

١- تأهيلٍ أفضلَ للمفتين الفرديين حتى يجمعوا بين الصلابة الشرعية وفهم الواقع.

٢- تفعيلٍ حقيقيٍّ للاجتهاد الجماعي في المجامع ليقود الفتوى لا يقتصر دورها على الإشراف البعيد.

٣- ضبطٍ منهجيٍّ للفتوى الرقمية يجعلها خادمةً للعلم لا متحكمةً فيه.

٤- تنشئةٍ مجتمعيةٍ تثقِّف المستفتين بآداب طلب الفتوى وفارق الاجتهاد عن الرأي الشخصي.

بهذا التشخيص النقديِّ تُمهَّد الأرضية للفصْل التالي الذي سيعالج تحديات الفتوى الرقمية من ناحية المنهجية والشرعية ودور الفقهاء فيها؛ سعيًا لجسْر فاصلٍ بين أصالة الشريعة ومتطلَّبات العصر.

الفصل الثاني:
التحديات المنهجية والشرعية للفتوى الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

في عصر الشاشات والهواتف لم يعد المفتي شيخًا جالسًا بين الكتب، بل صارت الفتوى سلعةً رقميةً تُطلب في لحظة، وقد تصل إلى المستفتِي من (روبوت) بلا اسم ولا مذهب.

في أمريكا -حيث يبتعد كثير من المسلمين عن المساجد- باتت هذه الفتوى الرقمية المصدرَ الأول لتشكيل الوعي الديني.

والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح في هذا السياق: هل الفتوى الرقمية مجرَّد تطور في وسيلة التوصيل، أو أنها تحوُّل في طبيعة الإفتاء نفسه؟ وهل تملك هذه الفتوى الشرعية ما يؤهلها للقيام مقام الفتوى التقليدية، أو أنها تحمل في طياتها اختلالًا منهجيًّا وخللًا شرعيًّا يتوجب التنبُّه له؟

هذا الفصل يحاول أن يسلِّط الضوء على هذه الأسئلة الحسَّاسة من خلال تحليلِ خصائصِ الفتوى الرقمية، واستكشاف الإشكالات المنهجية والشرعية المرتبطة بها، ثم استجلاء ما فيها من فرَص أو تهديدات، في محاولة لتقديم فهم أكثر توازنًا لهذا التحول العميق في واقع الفتوى.

المبحث الأول:
الخصائص المعرفية للفتوى الرقمية

مدخل:

حين تصبح المعرفةُ فوريةً ومبهمةً: في هذا العالم الرقمي الذي صارت فيه المعلومة أسرع من السؤال، نشأت ظاهرة الفتوى الرقمية، لا بوصفها مجرَّد وسيلة جديدة للإجابة، بل كأنها كيان معرفي مستقل له منطقه، وأسلوبه، وتكوينه الداخلي، ومخاطره الكامنة.

وهذا المبحث لا يتوقَّف عند مظاهرِ الرقمنة، أو شكل المنصَّة، بل يحاول الغوصَ في الخصائصِ المعرفية الجوهرية التي تميز الفتوى الرقمية، وتقف خلف بنيتها وأثرها، لنعرف هل نحن أمام فتوى بالفعل، أم أمام شكل جديد من «الجواب الديني» الذي يلبس زي الفتوى دون روحها؟

ويقصد بالخصائصِ المعرفيَّة جملة السمات التي تُميز بنية المعرفة المنتجة في سياق معين من حيث مصادرها، وآليات توليدها، وطرائق فهمها، وتوظيفها في معالجة القضايا والوقائع.

وحين يُسحب هذا المفهوم على المجال الفقهي الرقمي فإنَّ المقصود هو تفحُّص طبيعة المعرفة التي تولَّدها منظومات الفتوى الرقمية: كيف تُنتج الأحكام؟ وما نوع الفهم الذي تبنيه للنصوص الشرعية؟ وما مدى قدرتها على مراعاة السياقات الواقعية والإنسانية للسائل؟

أولا: الخصائص المعرفية للفتوى الرقمية:

الخصائص المعرفية للفتوى الرقمية تمثل المدخل الأساسي لفهم طبيعة المعرفة التي تنتجها أنظمة الإفتاء المؤتمتة[١]، والتي تختلف في جذورها ومآلاتها عن المعرفة الاجتهادية التقليدية، حيث تتسم ببنية عقلية خوارزمية تنتج معرفة قائمة على المعالجة النصية الآلية، لا على التفاعل الواعي مع النص والسياق. ويمكن ترتيب هذه الخصائص ترتيبًا منطقيًّا متدرجًا من البنية التقنية إلى أثرها في تعطيل المقاصد الشرعية، على النحو التالي:

١- البنية المعرفية الخوارزمية: تعمل أنظمة الفتوى الرقمية عبر خوارزميات رياضية تقوم بتحليل الأسئلة لغويًّا باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية، ثم تبحث عن إجابات مناسبة في قواعد بيانات النصوص الشرعية، لكن هذه المنظومات تظلُّ عاجزةً عن إدراك المقاصد الشرعية أو فهم السياقات؛ حيث تعتمد على أنماط إحصائية في الربط بين المفاهيم دون امتلاك أدوات الاستنباط الفقهي، وكما تؤكد الدراسات فإنها «تنتج لغة دون فهم حقيقي، وتحاكي الخطاب دون وعي بمدلولاته الشرعية»[٢].

٢- التفسير الحرفي للنصوص الشرعية: تميل الفتوى الرقمية -بسبب طبيعة المعالجة الخوارزمية- إلى تبني تفسير حرفي للنصوص الشرعية؛ حيث تعجز عن تمييز مراتب الدلالة المختلفة، واستيعاب خصائص البيان الشرعي (المجاز، العرف، السياق التاريخي)، التفريق بين الأحكام الثابتة والمتغيرة، وكما يحذر باحثو (أوكسفورد إنترنت إنستيتيوت)، فإن هذه الأنظمة «تتعامل مع النصوص كبيانات قابلة للتكرار لا كخطاب شرعي قابل للتفكيك والتحليل»، مما يؤدي إلى: إصدار أحكام مبتسرة، وفقدان البعد المقاصدي، واحتمال تشويه الأحكام الشرعية»[٣].

٣- محدودية الإدراك السياقي: يتفرع عن التفسير الحرفي ضَعفُ قدرة النظام الرقمي على تمثّل السياق الاجتماعي والقانوني والثقافي للسؤال، وهي عناصرُ أساسية في بناء الفتوى الشرعية المنضبطة؛ فالنموذج الرقمي يعالج النصَّ مجرَّدًا، ولا يُفرِّق بين مسلمين في بلدان إسلامية وأقلياتٍ في بيئات غربية، ولا بين السائل العامّي وطالب العلم، ما يفقد الجواب شرط «الخصوصية» و«الملاءمة»، وتوصف هذه الإشكالية في أدبيات

(١) أنظمة الإفتاء المؤتمتة: هي منصَّات تقنية تولِّد فتاوى آليًّا بالاعتماد على قواعد فقهية مخزَّنة وخوارزميات استدلالية أو نماذج ذكاء اصطناعي.

(٢) https://aidalil.com/%d8%ae%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%b2%d9%85% d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a/ الأربعاء ٢ يوليو ٢٠٢٥.

(٣) أحمد الريسوني: نظرية المقاصد عند الشاطبي، ص٣٣١، ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠٠٧.

الذكاء الاصطناعي بمصطلح «الضيق السياقي» (Contextual Narrowness)، أي غياب القدرة على دمج المعلومات غير النصية في اتخاذ القرار[1].

٤- غياب فقه المقاصد والمآلات: ومن أشد آثار هذا القصور الخوارزمي أن تنتج الفتوى خالية من مقاصدها الشرعية، ومنفصلة عن المآلات التي يُبنى عليها الحكم، فلا تستطيع الأنظمة الرقمية إدراك ترتيب الضرورات والحاجيات، ولا تقدير المصالح المتعارضة، ولا حساب النتائج الاجتماعية أو النفسية التي قد تترتب على تطبيق الحكم في واقع معين.

ثانيًا: الخصائص المنهجية للفتوى الرقمية:

تُشير الخصائصُ المنهجية للفتوى الرقمية إلى البنية التقنية والإجرائية التي تنتج من خلالها الفتوى داخل المنظومات المؤتمتة، وتشمل طرائق التصنيف، وأنماط الاستدعاء، وآليات الترجيح، ونوعية المرجعيات التي يعتمدها النظام الرقمي، وهي خصائصُ لا تنفصلُ عن البنية المعرفية المذكورة سابقًا، بل تُعد امتدادًا تطبيقيًّا لها، غير أن الوقوف عند هذه الخصائص يُبرز طبيعة التحولات المنهجية التي طرأت على وظيفة الإفتاء عند تحوُّلها من نشاط اجتهادي بشري إلى منتج رقمي آلي، ويمكن تفصيل أبرز هذه الخصائص كما يلي:

١- المرجعية الاصطناعية لا المرجعية المذهبية:

تقوم الفتوى الرقمية غالبًا على مرجعية معرفية هجينة أو غير واضحة؛ إذ تتغذَّى على قواعد بيانات موسعة تضمُّ فتاوى من مدارسَ فقهيةٍ مختلفةٍ دون تمييزٍ دقيقٍ بين أصولها ومقاصدها، أو دون اعتماد مرجعية اجتهادية ثابتة، وبهذا تفقد الفتوى أحد شروطها المنهجية، وهو «الانضباط المذهبي» أو «المسلك الأصولي» الذي يضبط عمل المفتي ويوجه استنباطه.

والأسوأ من ذلك أنَّ كثيرًا من التطبيقات الرقمية تعتمدُ على آلية «الاختيار العشوائي من بين أقوال الفقهاء» دون ترجيح علمي، بل استنادًا إلى معيار التكرار أو الانتشار في محركات البحث.

٢- الترجيح بالخوارزمية لا بالدليل:

في المنهج الفقهي السديد يُبنى الترجيحُ بين الأقوالِ على أسسٍ أصوليةٍ معتبرة: كالقياس، والنظر إلى المقاصدِ، وقوَّة الدليل، وضعف المعارض.

أما في الفتوى الرقمية فيُعتمد في كثيرٍ من النظم على ما يمكن تسميته بـ«الترجيح الخوارزمي»، وهو ترجيحٌ قائمٌ على معاييرَ رقميةٍ محضة، مثل: مدى شيوع الجواب على الإنترنت، وعدد مرَّات تكراره في قواعدِ البيانات، وتصنيفه وفق الأكثر مطابقة للألفاظ المفتاحية في السؤال، وعليه فهذه الآلية لا تَـزِنُ الأقوالَ بميزانِ الدليل، بل بميزانِ التَّكرار، ما يجعل الفتوى عُرضةً للانزلاق نحو التَّسطيح أو الخلل المنهجي.

(1) Bender, E.M., et al. (2021). On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big?. In Proceedings of FAccT ‹21, ACM.

٣- التجريد من عنصر التوجيه والإرشاد:

تتسمُ الفتوى الرقمية بأنَّها فتوى وظيفية ومباشرة، تجيب عن السؤال بشكل مختصر وسريع دون احتفاء بالتوجيه التربوي أو التأصيل الشرعي أو البيان الوعظي، في حين أنَّ الفتوى التقليدية كانت تدمج بين بيان الحكم والنصح، وتراعي حال السائل، وتُقدِّم الخطاب الشرعي بروح تربوية. وغياب هذا البعد الإرشادي من المنظومة الرقمية يفقد الفتوى طابعها الروحي والتواصلي، ويحولها إلى معلومةٍ جافَّة لا خطاب ديني مشحونٍ بالحكمة والتزكية.

٤- الإفتاء المجرد من المسؤولية الفقهية:

يتحمَّل المفتي في الفقه الإسلامي مسؤوليةً علميةً وأخلاقيةً عميقةً تجاه فتواه، وقد نبَّه العلماء إلى أنَّ الإقدام على الفتوى دون أهليةٍ هو من الكبائرِ؛ لما فيه من تضييعٍ للدين وتغريرٍ بالعامة[1] .

أما في النظم الرقمية فتنعدمُ المسؤولية المباشرة، فلا يوجد مفتٍ يُسأل عن فتواه، بل تُسند الفتوى إلى كيان مجهول أو آلة ذكية، وهذا يثير إشكاليةً كبيرةً في البيئة الغربية تحديدًا؛ حيث قد تترتب آثار قانونية أو اجتماعية على الفتوى دون وجود جهة تتحمل تبعاتها، وهو ما يمكن وصفه بـ «اللا مسؤولية الفقهية الرقمية».

٥- قابلية الانحياز البرمجي والتوجيه غير المرئي:

وأخيرًا: فإن الفتوى الرقمية -لكونها وليدة نظام معلوماتي- تظلُّ معرضةً للتأثُّر بالتحيُّزات البرمجية التي يحملها المصمم أو الجهة الراعية للنظام؛ فقد تُبنى قاعدة البيانات على انتقاء مذهبي أو توجيه فكري غير معلن، أو تُوجَّه الترجيحات لتخدم نمطًا معينًا من التدين أو الفقه السياسي، وبالتالي فإنه من المنطقي أن نرى نظم الذكاء الاصطناعي تُعيد إنتاج تحيزات صانعيها ما لم تُضبط بمعاييرَ رقابيةٍ واضحة، وهو ما يطرح تحديًا أخلاقيًّا ومنهجيًّا في مجال الإفتاء الرقمي.

خاتمة المبحث

بناءً على ما سبق فإن الفتوى الرقمية بخصائصها الحالية ليست فقط مسألة وسيلة جديدة، بل هي تحوُّل في بنية المعرفة الدينية نفسها؛ حيث إنها قد تصوغ الفتوى بعيدًا عن سياقها، وتقدمها بلا مرجعية، وتستهلك بسرعة تفوق قدرتها على التأثير العميق.

وإذا لم تضبط هذه المنظومة بمبادئَ منهجيةٍ راسخة فإنها تقود المسلم الأمريكي -الذي يعاني أصلًا من ضعف المرجعية- إلى مزيد من الحيرة، والانقطاع عن الفقه الموثوق، والاتصال بمصادرَ لا تُعرف لها هوية ولا نسب، ولذلك فإن التحدي الأكبر في هذا العصر ليس أن نمنع الفتوى الرقمية، بل أن نُعيد بناء منطقها، ونصوغها في إطار يحافظ على شرف الفتوى، وكرامة السؤال، وهيبة الجواب.

(١) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي: للإمام يحيى بن شرف، محيي الدين أبي زكريا. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، صـ٣٠، دار الفكر، ط١، ١٩٨٨م.

المبحث الثاني:
إشكالات المنهج الشرعي في الفتوى الرقمية

مدخل: من الاجتهاد إلى «الاستدعاء الآلي»:

تأكد لدينا أن الفتوى في أصلها ليست مجرد استخراج لحكم شرعي من كتاب أو قاعدة، بل هي فنٌّ دقيق يزاوج بين الفهم العميق للنصوص، والبصيرة بحال الناس، والقدرة على الترجيح بين أقوال العلماء بحسب المصلحة والمآل.

ولهذا كان دَور المفتي ألا يقفَ عند ظاهر المسائل، بل يغوص في عمقها، ويدرك أثرها، ويعرف وزنها في ميزان الشريعة.

لكن الفتوى الرقمية كما تقدم لا تمارس في كثير من منصاتها هذا الدَّور، بل تقوم غالبًا على الاستدعاء الآلي للمعلومة، وتجميع الأقوال المخزنة لديها دون تمييز، وتقديمها بصيغة قد تبدو علمية براقة، لكنها تخلو من الروح الاجتهادية والمقاصدية، بل ومن الضوابطِ الأصولية التي تحفظ للفتوى حقيقتها ووظيفتها الشرعية، ما يدفعنا إلى طرح الإشكالات التالية:

أولًا: هل تملك الفتوى الرقمية أهلية الاجتهاد؟

كما سبق وأن أشرنا إلى أن الفتوى الرقمية لا تصدر عن مفتٍ مؤهلٍ تتوفر فيه شروط العلم من معرفةٍ بكتاب الله وسنة نبيه، وتمكُّنٍ في أصول اللغة والفقه وقواعد التفسير وأصول عِلم الحديث والمصطلح، ووعْيٍ بالمقاصد الشرعية، وقدرةٍ على فهم الواقع[1].

لكن في المنصَّات الرقمية تُقدَّم فتاواها عبر خوارزميات إلكترونية لا تعرف شيئًا من علوم الاجتهاد، ولا تملك حسًّا بأحوال السائل، ولا قدرة على الترجيح أو الموازنة، وقد يُقال: إن هذه المنصات تعتمد على «نقل الفتاوى الموثوقة»، غير أن النقل وحده ليس فتوى، كما أن عرض الأقوال دون تحقيق في مناطها أو اعتبار لترجيحها يفضي إلى التلبيس وتضييع الحكم، فالفتوى ليست مكتبة رقمية، بل موقفًا شرعيًّا مسؤولًا يستدعي فهمًا عميقًا ومَلَكة فقهية لا يمكن استنساخها في برنامج حاسوبي.

وقد أفدت هذه المعلومات في جملتها من إستبيان أعددته خصيصًا للمتخصصين في هيكلة بناء برامج الذكاء الاصطناعي منهم مهندس. محمد الوزير، د. الناصر عبد الوهاب، د. محمد علي[2] المتخصصون في الذكاء الاصطناعي، وباختصار إفادتهم فإنَّ الذكاء الاصطناعي يعتمدُ في المقام الأول على المعلومات التي يتم تغذيته

---

(١) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، صـ٦٣، تحقيق: بسام الجابي، دار الفكر، ط.١، ١٩٨٨م.

(٢) وقد قامت منهجية الإستبيان على النهج التالي:

محدِّدات المقابلات وشكلها.

اعتمدت هذه الإفادات على ثلاث مقابلات شبه مهيكلة أُجريت مع متخصصين بارزين في مجال بناء وتقييم برامج الذكاء الاصطناعي، وتم اختيارهم وفق معايير خبرة عملية وأكاديمية، كما يلي:

بهـا ونمط توجيهه في اسـتقبال المعلومـات وكيفية إخراجها، وأنه يتماشـى في نتائجه مع قدرة السـائل على طرح الإشـكالية المطروحة، وليسـت لديه القدرة على اسـتنباط النتائج، وأستشـهد على ذلك ببحث أعدته شركة آبل لمعرفـة قدرات الذكاء الاصطناعـي، فطرحت عليه بعض الإشـكاليات الحديثة، ولم يسـتطع جوابها، فاقترحوا عليه الحلول المنطقية لحل هذه الإشـكاليات، ثم أعادوا طرحها بصيغ مختلفة نسـبيًّا فلم يسـتطع إيجاد الحلول المطابقة والمتوقعة[1] .

وبسـؤاله عن المجال الطبي الذي تخصص فيه عن قدرة الذكاء الاصطناعي على اسـتنباط الأمراض العضوية بنـاءً على التوصيف البشـري للأعراض، وقدرته على وصف الـدواء لهم، وكان الجواب أن هذه الأداة لا تصيب بقدر ما تخطئ، ليس لشيء إلا لأنها لا تملك الإحساس والفهم، ولا يقدر على تفسير قسمات الوجه والربط بين المعطيات والاحتمالات التقديرية بناءً على الوصف الوارد من المريض وقدرته على توصيف مرضه.

ثانيًـا: غيـاب النظر المقاصـدي والمآلي: ومن أعظم ما يميز الفتوى الراشـدة أنها لا تقف عنـد ظاهر الحكم، بـل تنظـر إلى أثـره في واقع الناس، وتراعي مآلاته، وتسـتحضر مقاصدَ الشـريعة في حفظ الديـن والنفس والعقل والنسل والمال.

لكـن الفتوى الرقمية -بصيغتها الآلية- تُنتج غالبًا فتاوى جافَّـة، ميكانيكية، تتجاهل المآل، وتُقصي المقصد، ولا تراعي خصوصية السـياق الثقافي أو القانوني، خصوصًا في بيئة كأمريكا؛ حيث التشـريعات تتقاطع مع الفقه في مواضع حرجة.

وقد تصدر المنصة فتوى بجواز تصرُّف مالي، متناسيةً أن هذا التصرُّف قد يجرُّ المسلم إلى ملاحقة قانونية، أو أن يفهم ضمن بيئة لا تحتمل مثل هذا الاجتهاد، بل قد يجاب على سـؤال عن الحجاب أو المعاملات أو أحكام الزواج من غير التفاتٍ إلى ما يحدثه ذلك من تصادم أو عزلة، مما يخالف مقصد التيسير والرحمة في الدين، ومن باب الاستشهاد يفتي الذكاء الاصطناعي في صيغة فتواه المطروحة عليه بحكم زواج أبناء العم في ولاية تكساس،

المهندس محمد الوزير: خبرة تزيد على ١٠ سـنوات في تصميم وتطبيق الشـبكات العصبية الاصطناعية في بيئات إنتاجية، وحاصل على درجة الماجسـتير في علوم الحاسب.

الدكتور الناصر عبد الوهاب: خبرة بحثية موثقة بنشر عدة مقالات محكَّمة حول تقنيات تعلُّم الآلة، وحاصل على درجة الدكتوراه في علوم الحاسوب.

الدكتـور محمـد علي: خبرة عملية تزيد على ١٢ سـنة في تقييم أداء نماذج الذكاء الاصطناعي وتوجيهها ضمن مؤسسـات دولية، وحائز على الدكتوراه في هندسة الحاسب.

عدد وطبيعة المقابلات: تمثلت في ثلاث مقابلات فردية، مدة كل منها تتراوح بين ٤٥ و١٣٠ دقيقة، عبر اتصال مرئي، وسُجِّلت ونُسِّخت نصيًّا حرفيًّا.

هيكلية دليل المقابلات: شـمل الدليل أربع محاور رئيسـية: مـدخلات المعلومات وأنماط تغذية النموذج، وإستراتيجيـات توجيه الذكاء الاصطناعي في استقبال الأسئلة، وإمكانيات النموذج على اقتراح حلول إشكالية، ومستوى مطابقة المخرجات للتوقعات المنطقية.

تحليـل البيانـات: اتبعت سياسـة التحليـل الموضوعـي (Thematic Analysis) بخطوات: القـراءة الأولية لاسـتخراج الوحدات الدلاليـة، وترميز مفتوح بناءً على محاور الدليل والأسـئلة المفتوحة، وتجميع الرموز في موضوعات فرعية ورئيسـية، ثم مراجعة الموضوعات وضمان الثبات عبر مقارنة نتائج المقابلات.

(1) (https://ml-site.cdn-apple.com/papers/the-illusion-of-thinking.pdf

والجواب المتطابق لديه مع أحكام التشريع هو الجواز، غير أن هذه الإباحة يترتَّب عليها عقاب قانوني؛ حيث إن ولاية تكساس واحدة من خمسٍ وعشرين ولايةً في أمريكا تمنع من زواج الأقارب من الدرجة الأولى والثانية.

إن تغييب البُعد المقاصدي في الفتوى الرقمية يُعدُّ من أخطر الإخلالات المنهجية، ويجعل هذه الفتاوى -وإن بدت صحيحة في ظاهرها- تؤول إلى اضطراب في الفهم، أو إرباك في التطبيق.

ثالثًا: الإفتاء بلا تصور والمعلومة مكان الفهم: كذلك لا بد أن يكون لدى المفتي تصوُّر دقيق للمسألة المسؤول عنها، وهذا يتطلَّب من السائلِ أن يُفصِّل، ومن المفتي أن يسأَلَ ويوضح، وهو ما لا يحصل غالبًا في الفتوى الرقمية.

فالمنصة تتلقى سؤالًا مقتضبًا، وتُقدِّم جوابًا مستعجلًا، وكأنما تكفي المعلومة لتحلَّ محل الفهم، وهكذا تُختزل الفتوى إلى عملية مطابقة سطحية بين كلمات السؤال والنصوص المخزنة.

ولك أن تتخيَّل سائلًا يكتب: «هل يجوز الطلاق؟» دون توضيح للسياق أو النية أو الوضع القانوني! فتجيبه المنصَّة بـ»الطلاق جائز بشروط»، دون أن تعلم هل السائل يمزح، أو يعيش في ولايات تمنعه، أو يُقدم عليه لأسباب نفسية عارضة[1] ؟

وبذا ندرك أن الفتوى الرقمية قد انقلبت إلى مستودع معلومات لا يراعي السياق ولا يُنزل الحكم في محله، بل يقدّم «بيانًا تعريفيًّا» أشبه بالموسوعات، لا «إفتاءً شرعيًّا» يُراعي الحال والواقع والمآل.

رابعًا: إشكالية تعدد الأقوال دون ترجيح: من السهل على أي منصة رقمية أن تجمع الأقوال وتعرضها، لكن الصعب -والمطلوب شرعًا- هو أن تُرجِّح بينها وتوجَّه السائل إلى الأنسب لحاله.

فالفقه الإسلامي بحر واسع، وتعدد الأقوال فيه ليس ضعفًا، بل ثراء، لكنَّ عرض الأقوال دون توجيه أو ترجيح يُوقع السائل في الحيرة، ويفتح الباب أمام «التسوُّق الفقهي»؛ حيث يأخذ المرء ما يوافق هواه، لا ما يلزمه دينه.

وقد لاحظنا أنَّ بعض أدوات الذكاء الاصطناعي تُقدِّم ثلاث فتاوى متعارضة في المسألة الواحدة، ثم تختم بعبارة: «اختر ما يناسبك»، وهي عبارة -وإن بدت مهذبة- تنسف معنى الإفتاء، وتحوِّله من توجيه شرعي إلى استشارة حرة بلا إلزام ولا وِجهة!

والأخطر من ذلك أن هذا العرض المتعدد يُعطي شعورًا خاطئًا بأنَّ الشريعة لا تملك موقفًا واضحًا، مما يُزعزع الثقة في بنيتها، ويُربك المسلم الباحث عن طريق واضح في ظل تعقيدات الحياة الغربية.

خامسًا: إشكالية الهلوسة: وهي أخطرُ الإشكاليات التي وقفت عليها حال البحث في إشكاليات الذكاء الاصطناعي مع الفتوى، والمراد بالهلوسة في هذا الباب أنَّ الذكاء الاصطناعي حين يطلبُ منه إنتاج نص أو إجابة، فإنه لا «يعرف» المعلومات كما يعرفها البشر، بل يتوقع بناء الجمل بناءً على الأنماط الإحصائية التي تعلَّمها من ملايين النصوص، فإذا لم يجد نموذج الذكاء الاصطناعي معلومةً دقيقة في بياناته، أو لم «يفهم» السؤال جيدًا، أو

(١) حين طرحت السؤال على منصة Chat GPT كان الجواب بالحكم العام للطلاق في الإسلام وبيان الأحكام المتعلقة بالطلاق وأنواعه ومكروهيته وحرمته وجوازه، باعتبار النقل المحض من المراجع المتاحة.

كان الهدف «إكمال الجملة» بشكل منطقي فقط: فقد يخترع معلومةً ليملأ الفراغ، مثل: نسب أقوال لمؤلفين لم يقولوها أو اختراع مراجعَ علميةٍ غيرِ موجودة، أو تقديم أرقام أو تواريخ غير دقيقة، أو تركيب وقائع لم تحدث، إلى غير ذلك من أنماط الهلوسة.

خاتمة المبحث

إن الفتوى الرقمية عند خروجها عن إطارها الشرعي المتين تُعاني من قصورٍ منهجيٍّ يطال أهلية المفتي، ودقَّة التصوُّر، ومراعاة المقاصد، وترجيح الأدلة، وربط الأحكام بالواقع.

وإنْ لم تُضبط مؤسسيًّا ضمن المرجعية الإسلامية فسننشئ جيلًا يتلقَّى دِينَه عبر أدواتٍ بلا ضوابطَ، محكومةٍ بالخوارزمية لا بالشرع!

وإذا استمرَّ هذا الانزلاق دون وعْيٍ أو ضبْطٍ فإنَّ الخطر لا يقفُ عند الفوضى الفقهية، بل يتجسَّد في تفريغ الدين من سلطته، وتحويله إلى منتجٍ معرفيٍّ مرنٍ يُصاغ على مقاس السائل.

المبحث الثالث:
الفتوى الرقمية بين التهديد والفرصة

كل ما أسلفنا لا يعني أنَّ الفتوى الرقمية في ذاتها شرٌّ مطلق ولا هي خير محض؛ إنها ببساطة أداة، وما كانت الأداة يومًا محل ثناء أو ذم بذاتها، وإنما يُقوَّم أثرها بميزان من يستخدمها، ولأي غاية، وبأي ضوابط.

وفي هذا العصر الذي صارت فيه التقنياتُ مسيطرةً على أنماط التفكير والتواصل لا يمكن -لا واقعيًّا ولا دعويًّا- إلغاء الفضاء الرقمي أو الانزواء عنه، بل أصبح من الضروري أن يُعاد النظر في الفتوى الرقمية من زاويتين متوازيتين:

أولاهما: التهديدات والمخاطر التي تكمن في انفلاتها من الضوابط.

وثانيتهما: الفرص الواسعة التي تفتحها للدعوة والإرشاد إذا أُحسن استخدامها، ومن ثَمَّ فهذا المبحثُ محاولة متزنة لقراءة الوجهين.

أولًا: التهديد: حين تفقد الفتوى شرعيتها:

١- فوضى المرجعيات:

واضح من كل ما سبق أن أخطر ما تجرُّه الفتوى الرقمية على المسلمين في الغرب هو ضياع المرجعية الفقهية؛ فبين آلاف المواقع والقنوات والصفحات لا يعرف المتجول من هو أهل الفتوى، ولا من الذي يملك حقَّ الإرشاد، وفي ظل غياب مؤسسات مركزية موثوقة في البيئة الأمريكية يصبح الإنترنتُ المرجع الأول والأخير، ويكون الصوت الأعلى فيه هو الأكثر جرأةً أو الأكثرَ تفاعلًا، لا الأكثر علمًا.

وبمجرَّد استقراء يسير للمادة المطروحة من برامج الذكاء الاصطناعي ندرك أنَّ الجواب المبهر لنا في البداية يعقبُه نوع من الهلوسة الحقيقية المصاحب لأي محاولة للتعمُّق في استجلاب الأدلَّة او الاستشهادات أو توثيق المعلومات أو حرفية النصوص الدالَّة على الجواب المنبثق عن عملية البحث.

٢- تسييس الفتوى أو تطييفها:

كذلك من آفاتِ الفتوى الرقمية -المفتوحة بلا رقابة- أنها قد تكون أداة لترويج أيديولوجيات معينة، أو تمكين لروايات فقهية شاذَّة، أو تكريس لطائفية مذهبية، وقد لوحظ في بعض المنصات استخدام الفتوى لتبرير أنماط فكرية أو اجتماعية متطرفة: كرفض المجتمع، أو تقزيم دور المرأة، أو إضفاء شرعية دينية على عزلة ثقافية لا تنتمي إلى المقاصدِ الإسلامية الأصيلة.

٣- ضياع الشعور بالمحاسبة:

في فضاء الإنترنت لا أحد يُحاسب أحدًا، وأقصى ما يتوقع هو مجرَّد تعليق على الفتوى الصادرة من معلوم أو مجهول، ومن يتلقاها غالبًا معزول عن بيئته الدينية، ومن يطبقها لا يشعر بثقلها الشرعي.

وهكذا تتحول الفتوى إلى مادة استهلاكية يتداولها الناس كما يتداولون الأخبار دون إحساس بالمسؤولية أو المحاسبة، فيكون الدين حاضنًا هشًّا بدلا من كونه مرجعية ضابطة.

٤- فقدان التوازن بين التيسير والتسييب:

الميل الطبيعي للفتوى الرقمية أن تميل إلى التيسير، لكن حين لا يكون هذا التيسير مضبوطًا بضوابطِ الفقهاء، يتحوّل إلى تفريط مريح يفتكُ بجوهر التكليف، ويُصبح السائل يبحث عن الرخصة، لا عن الموقف الشرعي، ويطلب فتوى تُلائم واقعه لا تُرشده! والنتيجة: تشوه صورة الشريعة نفسها؛ إذ يرى بعض الشباب أن الدين «مرن جدًّا» في كل شيء، حتى يفقدوا الإحساس بالحدود والمسؤولية.

ثانيًا: الفرصة: حين يكون العلم في خدمة الديانة:

ورغم ما تُثيره الفتوى الرقمية من كل هذه الإشكاليات المعرفية والمنهجية كما سبق بيانه، إلا أن الذكاء الاصطناعي في ذاته لا يمثل خطرًا حتميًّا على الفقه أو الدعوة، بل يُعدُّ أداة مزدوجة تتشكل قيمتها بحسب من يستخدمها، وبحسب المنهج الذي يُوجّهها.

فكل متابع يدرك أنَّ الذكاء الاصطناعي يشكِّل الآن ثورةً حقيقيةً في إيصال العلم الشرعي إلى جمهور أوسع، وبأساليبَ أكثر تفاعلية ومرونة، بل ويعين الكثيرين من الدُّعاة والباحثين في الوصول الأسرع إلى المعلومة لا سيما إذا تم توظيفه بوعي علمي وضمير دعوي ضمن بيئةٍ ضابطة، ومحتوًى موثوقٍ.

١- في تسهيل الوصول إلى العلم الشرعي: لقد تجاوز الذكاء الاصطناعي الحواجز التقليدية التي كانت تعيقُ المسلم عن تحصيل جوابٍ لسؤال أو تلَقٍّ لمسألةٍ علمية، فلم يَعُدْ بحاجةٍ إلى السفر أو انتظار الخطب والدروس، بل بات بإمكانه التفاعلُ مع منصَّة ذكية توفِّر له الجوابَ الموثوق بلغته وسياقه ومستواه المعرفي.

ويمكن لهذا التقدّم أن يثمرَ منصَّاتٍ تعليميةً تتدرج بالمحتوى وفق مستوى المتعلم، وشروحًا مبسطةً لكتب الفقه والعقيدة والتفسير بلغات متعددة، وأدوات تلخيص ومقارنة تلقائية للمذاهب والأقوال في المسائل الخلافية.

٢- **في تمكين الدعوة العالمية العابرة للغات**: كما يعد الذكاء الاصطناعي -بما يملكه من قدرات في الترجمة الآنية، وتحليل اللغة، وفهم أنماط الخطاب- منصَّةً دعويةً عالميةً بامتياز؛ إذ يمكن توظيفُه في بناء «دعاة رقميين» يجيبون على الشُّبهات بلغة العصر، وبأسلوب يتلاءمُ مع الخلفية الثقافية للسائل، وإنشاء تطبيقات تفاعلية للهداية تخاطب العقل والوجدان بمفاهيمَ إيمانيةٍ عميقةٍ، وحججٍ قرآنيةٍ مقنعة، وتخصيص الخطاب بحسب الجمهور: عقلاني للفلاسفة، وجداني للباحثين عن السكينة، واقعي للمناضلين من أجل العدل، وبهذا يتحول الذكاء الاصطناعي من مجرَّد وسيلة تقنية إلى منبر ناطق بالحق إذا وُجّه بعقل رشيد، ونفس تقية.

٣- **في دعم المجتمعات الإسلامية المهمَّشة**: في كثيرٍ من البيئات الفقيرة أو المعزولة أو غير المسلمة والتي يحرم المسلم فيها من أبسط حقوقه في السؤال والتعلُّم، وقد لا يجد عالمًا يُفتيه أو صحبة ترشده، وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون قناةَ طوارئَ معرفيةً تمكن المسلم من معرفةِ حكم الله في نازلته، ووسيلة متاحة دومًا تقدم لهذا المسلم الجواب المتاح بلغته ومشكلته وساعته، وجسرًا معرفيًّا يعوض الفاقد في الفقه أو اللغة أو البيئة الدينية بقدر ما لديه من إمكانيات.

٤- **في تعزيز الفتوى الجماعية والاجتهاد المؤسسي**: لا يتوقَّف دَور الذكاء الاصطناعي عند الأفراد، بل يمتدُّ إلى المجامعِ الفقهية وهيئات الإفتاء التي يمكن أن تستفيد منه كأداة بحث وتحليل وتنظيم، من خلال تصنيف مئات الآلاف من الفتاوى واستخلاص قواعدها الاجتهادية، ورصد الأنماط الفقهية في النوازل المتكررة، ومقارنة المذاهب والاتجاهات الشرعية آليًّا، وإعداد مسودات للفتاوى المعاصرة، واقتراح الأقوال المختلفة مع توثيقها.

وبهذا يصبح الذكاء الاصطناعي مساعدًا معرفيًّا للمجتهد، لا بديلًا عنه، ويخدم المؤسسية في الفتوى بدل أن يعمِّق الفردية والتشتُّت.

٥- **في مخاطبة الجيل الرقمي بلغته وأدواته**: يتجه جيل اليوم نحو المحتوى السريع، البصري، القصير، ولا يميل إلى الحلقات الطويلة أو القراءة المطولة، لكن هذا لا يعني غياب التديُّن، بل يتطلَّب خطابًا فقهيًّا معاد التقديم، بلغة هذا الجيل، وبوسائطه: تطبيقات، مقاطع، منصات، ردود سريعة وعميقة في آن. والفتوى الرقمية إذا قُدمت بأسلوب جاذب ومدروس قد تعيد حضور الدين في حياة هذا الجيل، وتربط النص بالواقع، والإيمان بالعقل.

٦- **في تأسيس منصات موثوقة تضبط الفتوى الرقمية**:

في زمن فوضى الفتوى وانتشار المتطفلين، تصبح المبادرةُ في بناء المنصة هي الضمانة؛ فلو بادر العلماء والمجامع إلى تأسيس تطبيقات يُشرفون عليها علميًّا، ويُربط فيها الذكاء الاصطناعي بالمراجع المعتبرة، والمفتين المؤهلين، حينها يمكن تحويلُ الفتوى الرقمية من خطر إلى أداة نهضة، ومن سبب فتنة إلى باب للهداية.

وختامًا فالفتوى الرقمية إن تُركت لعوامل السوق والتفاعل والسطحية كانت معولَ هدم للوعي، وإن أُحكمت بقيادة علمية، ومؤسسات جادة، ومنصات مأمونة، فإنها قد تكون من أعظم أدوات العصر في تجديد الصلة

بين المسلم وفقهه، وبين السائل والمفتي، وبين الواقع والنص، وقد كشف لنا هذا الفصل عن التحول العميق الذي شهدته الفتوى في العصر الرقمي، لا من حيث وسيلة الإبلاغ فحسب، بل من حيث بنية المعرفة، وسلطة المرجعية، ومنطق التلقي.

وفي هذا تمهيد للفصل التالي الذي سنحاول من خلاله رسم معالم المنظومة الإفتائية المنشودة للمسلمين في الولايات المتحدة، منظومةٍ تجمعُ بين قوَّة التأصيل ومرونة الوسيلة وعمق الواقع، وتحمل في بنيتها أملَ الاستجابة الحقيقية لحاجات الجالية، وتحديات الجيل، وتغيرات العصر.

الفصل الثالث:
نحو بناء منظومة إفتائية رقمية أمريكية راشدة

تمهيد:

بعد أن عرضنا في الفصلين السابقين واقع الفتوى بمستوياتها الثلاثة (الفردي، المجمعي، الرقمي)، وما يكتنفها من إشكالات منهجية واضطرابات مرجعية وتناقض في التأثير، بات واضحًا أن الوقت قد حان للانتقال إلى صياغة رؤية شاملة لمنظومة إفتائية راشدة، تليق بتحديات الحياة الإسلامية في بيئة غربية تعددية.

غير أن هذا البناء لا يمكن أن يقوم على مجرد النوايا الحسنة، أو ردود الأفعال الآنية، بل يحتاج إلى تأصيل عميق للمبادئ الحاكمة، وتحديد دقيق للمكونات المطلوبة، وخريطة طريق عملية توضح خطوات التنفيذ الممكنة، وتراعي خصوصية السياق الأمريكي.

في هذا الفصل نحاول أن نقدِّم هذا التصور المنهجي في ثلاثة مباحث:

١- المبادئ الحاكمة لمنظومة الفتوى الراشدة في أمريكا.

٢- مكونات هذه المنظومة ومقوماتها الأساسية.

٣- خريطة طريق تنفيذية تقرّب الحلم من أرض الواقع.

المبحث الأول:
المبادئ الحاكمة للمنظومة الإفتائية الراشدة في السياق الأمريكي

مدخل: لا فقه بلا مبدأ، ولا فتوى بلا ميزان.

البناء المعرفي والأخلاقي والمؤسسي للفتوى بنمطيها التقليدي والرقمي يقوم على منظومة من المبادئ الحاكمة التي توجه قراراته، وتصوغ بوصلته، وتمنحه القدرة على الاستمرار والتطور دون أن يفقد هويته أو يضطرب منهجه.

وفي السياق الأمريكي تتضاعف الحاجة إلى هذه المبادئ؛ لأن التحدي ليس فقط في إصدار الفتوى، بل في ضمان موثوقيتها وفاعليتها ومنطقيتها، في بيئة لا تعترف بالشرعية الدينية الرسمية، وتتميَّز بتعدُّد المرجعيات

وتنوع الخلفيات وتغير السياقات، من هنا تبرز الحاجة إلى تحديد المبادئ التي ينبغي أن تُشكل العمود الفقري لأي منظومة إفتائية راشدة في الولايات المتحدة وفي غيرها.

أولًا: مركزية المقاصد الشرعية:

وقد عمدت إلى مركزية المقاصد لتكون أول المبادئ الحاكمة لما يمثله علم المقاصد عمومًا والفتوى المقاصدية خصوصا من أهمية؛ ففقه المقاصد هو ذلك الفقه الذي يربط الحكم بعلَّته، والمآل بنيَّة الشارع، والمصلحة بمرجعية الوحي، وفي بيئة تتغير فيها الوقائع وتختلط فيها الثقافات لا يكفي الوقوف عند ظاهر النص، بل لا بد من فهم عمق النص وروحه وغايته، وإدراك كيف يخدم حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

وفي الوقت ذاته فإن مركزية المقاصد لا تعني التسيب ولا الترخص، بل تعني التوازن بين الثبات والانفتاح، وبين الانضباط والمرونة، وهي التي تُمكِّن الفتوى من أن تكون هادية لا حابسة، ميسرة لا مفلتة، جامعة لا ممزقة.

ثانيًا: الاجتهاد الجماعي لا الفردي:

الفتوى في السياق الأمريكي يجب أن تقوم -ما أمكن- على الاجتهاد الجماعي لا الشخصي؛ لأن تعقيد الواقع، وتشعُّب المسائل، وتعدُّد الزوايا (الشرعية، القانونية، النفسية، الثقافية) يجعل الرأي الفردي -مهما كان مؤهلًا- عُرضة للقصور أو الانحراف.

وقد يظنُّ البعض أن الاجتهاد الجماعي يعني الإجماع المطلق، لكنه في الحقيقة يقوم على التشاور بين المتخصصين، وعرض المسألة من زوايا متعددة، والاحتكام إلى الأدلة والعلل والمصالح، بما ينتج عنه موقف فقهي أكثر نضجًا وعمقًا وقدرةً على الإقناع والتأثير.

ولهذا فإن من أهم مبادئ المنظومة الراشدة أن تُؤسَّس على مجالس ومجامع إفتائية تتبادل الخبرات، وتتشارك في صناعة القرار، وتضع حدًّا لتضارب الفتاوى الذي يضعف المرجعية ويشوِّش على الجالية.

ثالثًا: فقه الواقع الأمريكي:

لا يجوز أن تُبنى الفتوى في أمريكا بعين معلَّقة على كتب التراث فقط، بل لا بد أن تكون العين الأخرى على الواقع القانوني والاجتماعي والثقافي الأمريكي، فكثير من أحكام الشريعة تتداخل مع القوانين المدنية، ومن الفتاوى ما يكون أثره القانوني على المسلم أخطر من أثره الديني إذا لم تُراعَ الحيثيات الخاصة بالبلد، مما يلزم المفتين أن يكونوا مُطلعين على القوانين، والأنظمة، والسياقات، وأن يُحسنوا ترجمة مقاصد الشريعة إلى لغة العصر.

رابعًا: المسؤولية المؤسسية لا الاجتهاد الفردي المعزول:

من أخطر ما يواجه الفتوى في السياق الأمريكي أنَّ كثيرًا منها يصدر بلا حسيب ولا رقيب، من دعاة أو أئمة يتصرفون وحدهم دون مراجعة أو مرجعية، ولذلك فإن من المبادئ الحاكمة لأي منظومة إفتائية ناضجة أن تعمل ضمن مؤسسة تُحاسب وتراجع وتُقيِّم، وأن تكون الفتوى خاضعةً لمنظومة علمية داخلية، لا مجرَّد

اجتهادات متفرقة، فالعمل المؤسسي يُكسب الفتوى قوتها، ويضمن لها الاستمرارية، ويُخرجها من دائرة الهوى أو التسرُّع، ويُقربها من تحقيق هدفها في الهداية والتوجيه.

خامسًا: الانفتاح الرقمي المنضبط بضوابطَ علمية وأخلاقية تُراعي المرجعية، وتُميّز بين المؤهل وغير المؤهل، وتُقدم الفتوى في صيغة واضحة وسليمة، فلا تكون الفتوى الرقمية معه بديلًا عن العلم، لكنها وسيلة لإيصاله، وإذا لم تُحسن المؤسسة الفقهية استخدام هذه الوسيلة فإنها ستترك لغيرها، ويتحول الخطاب الديني إلى سلعة رقمية معروضة في سوق اللا هوية.

خاتمة المبحث:

إن المبادئ الخمسة التي ذكرناها ليست تنظيرًا مثاليًّا، بل هي شروط بقاء للفتوى الراشدة في سياق كالسياق الأمريكي؛ فمن دون المقاصد تضيع الغاية، ومن دون الجماعة يضيع الاتزان، ومن دون الواقع تُصاب الفتوى بالغربة، ومن دون المؤسسة تنحدر إلى الفوضى، ومن دون الرقمية تبقى خارج الزمان.

وهكذا يتشكَّل الإطار المرجعي الذي ينبغي أن يضبط الفتوى في هذا البلد، تمهيدًا لما سنعرضه في المبحث التالي من مكوّنات هذه المنظومة من حيث البناء والمؤسسات والأدوات.

المبحث الثاني:
مكونات المنظومة الإفتائية ومقوماتها الأساسية في السياق الأمريكي

إذا كانت المبادئ الحاكمة بمنزلة البوصلة التي تُحدد الاتجاه، فإن المكوِّنات هي اللبنات التي تُبنى بها المؤسسة وتنهض بها الوظيفة.

وفي السياق الأمريكي لا تكفي الرغبة في الترشيد ولا مجرَّد الدعوة إلى الاجتهاد الجماعي، بل لا بد من بنية معرفية ومؤسسية وتقنية تمكِّن الفتوى من أن تكون فاعلةً، وراشدةً، وموثوقةً، وقادرةً على التكيُّف مع التحديات المعاصرة.

هذا المبحث يرسم ملامح هذه البنية من خلال تفصيل أربعة أعمدة رئيسة تقوم عليها أي منظومة إفتائية جادَّة في الولايات المتحدة وغيرها: الكادر المؤهل، والمرجعية المؤسسية، والحضور الرقمي الفاعل، ونظام الإحالة والتكامل بين الجهات.

أولًا: الكادر المؤهل: القلب النابض للمنظومة:

لا قيمة لأي مؤسسة إفتائية إذا كان من يتصدَّر للفتوى فيها فاقدًا للعلم، أو غريبًا عن الواقع، أو أسيرًا لرؤية ضيقة لا تُبصر المقاصد ولا تفهم السياقات.

ولهذا فإن أول لبنة لا بد منها هي تأهيل الكوادر العلمية المؤهلة للفتوى في البيئة الغربية تأهيلًا يجمع بين التكوين الشرعي المتين في علوم الشريعة وأصول الفقه والمقاصد، والإلمام بالسياق الأمريكي: القوانين،

والثقافة، والتحديات الاجتماعية، والقدرة على التواصل الثنائي: لغةً وفهمًا وسلوكًا، وإدراك التحولات الفكرية والأنماط الذهنية الجديدة لدى الأجيال المسلمة.

وهذا التأهيل لا يكون بمحض الدراسة الأكاديمية فقط، بل يحتاجُ إلى برامجَ تدريبيةٍ عمليةٍ ومستمرة عبر ورش ومحاضن علمية، وتبادل خبرات بين الأئمَّة والفقهاء، يراعى فيها التخصُّص، والتدرُّج، والضبط العلمي والخلقي.

ثانيًا: المرجعية المجمعية العقل الجماعي الضابط:

ونشير هنا إلى مرجعية فقهية مجمعية لا تمثل سلطةً فوقيةً تُلغي التنوع، بل عقلًا جماعيًّا راشدًا يُنتج الفتوى بالاجتهاد المشترك، ويُصدر قراراته عبر آليات مؤسسية واضحة.

وتتشكل هذه المرجعية من: مجلس إفتاء وطني يضمُّ علماءَ من مختلِف المدارسِ والخلفيات، ووحدات بحثية فقهية متخصصة في القضايا المعاصرة ولجان مراجعة ومتابعة لضبط جودة الفتاوى الصادرة، وآليات للتواصل الدائم مع المساجد والمراكز والجمهور.

والأهم أن تكون هذه المرجعية مرنة في التوصيل، ثابتة في المنهج، واضحة في المسار، تُعبِّر عن صوت الجماعة لا تسلط الفرد، وهو الدور المؤمل من المجامع الفقهية الحالية في المجتمع الأمريكي، وأرى أن مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا على رأس المؤسسات العاملة في هذا الاتجاه حاليًّا.

ثالثًا: الحضور الرقمي المنظَّم منبر العصر المفتوح:

وإن كانت الفتوى اليوم لا تُسمَع في حلقات العلم بقدر ما تُشاهد في الشاشة وتُقرأ على الهاتف، فإنه لا يمكن الحديث عن منظومة إفتائية دون منصَّة رقمية مركزية تُشكِّل الواجهة المعرفية الموثوقة للفتوى، ويُعاد من خلالها بناء الثقة مع الجيل الجديد.

ينبغي أن تشمل هذه المنصَّة محرك فتوى متفاعلًا يتيح للناس طرح أسئلتهم، وتلقي الإجابات الموثوقة من أهل الاختصاص، وأرشيفًا منظمًا للفتاوى مصنفًا بحسب المواضيع، مع ملخصات ووسائط متعددة، وفريق فني وتقني يعمل مع العلماء على إنتاج محتوى تفاعلي عصري: مرئي، صوتي، مكتوب، مع اعتماد تقنية الذكاء الاصطناعي كمساعد بحثي، لا بديل عن الفقيه، ضمن إشراف بشري صارم.

رابعًا: نظام الإحالة والتكامل بناء شبكي لا هرمي:

الواقع الأمريكي واسع، والمسلمون فيه متوزعون على ولايات ومدن وظروف متباينة، ولهذا لا يُمكن لمنظومة مركزية أن تغطي كل القضايا، بل تحتاج إلى نظام إحالة وتكامل بين المساجد المحلية التي تستقبل الأسئلة اليومية والهيئات الشرعية التي تضبط السياسات العامة، والمنصات الرقمية التي تنقل وتؤرشف وتنشر، والجامعات والمراكز البحثية التي تدعم الاجتهاد والتأصيل.

ولا بد لهذا النظام أن يكون مبنيًّا على مبدأ التخصُّص والتكامل، بحيث لا يتصدر من لا يحسن، ولا ينفرد بالقرار من يجهل تبعاته، بل تُحال المسائل الدقيقة إلى أهلها، وتُصاغ الفتاوى الجماعية من خلال منظومة متكاملة تسمع من القاعدة، وتحكم من المرجع، وتُنشر عبر التقنية.

خاتمة المبحث

إن مكونات المنظومة الإفتائية الأمريكية ليست أمنياتٍ حالمةً، بل ضروريات موضوعية، إذا لم تُستوفَ بقيت الفتوى حبيسة الاجتهاد الفردي المتفرق، أو الخطاب الرقمي العشوائي، أو الغربة المؤسسية المربكة.

فلا فتوى دون فقيهٍ متأهِّل، ولا مؤسسة دون مرجعية، ولا تأثير دون حضور رقمي، ولا تماسك دون تكامل، وهكذا يتضح أنَّ بناءَ المنظومة ليس معادلة هندسية صماء، بل هو نفس إصلاحي ممتدٌّ، تبنى فيه الثقة قبل النظام، والعلم قبل الوسيلة، والضمير قبل البيان.

المبحث الثالث:
خريطة طريق لبناء منظومة إفتائية راشدة في الولايات المتحدة الأمريكية

مدخل: من التنظير إلى التنزيل:

ما أكثر ما نكتب من تصورات نظرية عن تجديد الفقه، وبناء مرجعية، وضبط الفتوى، غير أن أكثرها يبقى معلقًا في الفراغ لغياب التصور العملي، أو لتجاهل طبيعة الواقع، أو لافتقاره إلى الأدوات.

أما في السياق الأمريكي فإنَّ التحديات شديدة، والتشتُّت عميق، والثقة مهزوزة، وفي المقابل الفرص كثيرة، والبنية المؤسسية موجودة، والوعي يتنامى، مما يفتح الباب أمام خطة إستراتيجية متدرجة قابلة للتنفيذ، تخرج الإفتاء من الفردية إلى الجماعية، ومن العفوية إلى المنهجية، ومن التشتُّت إلى التكاملية.

هذا المبحث يرسم معالم هذه الخريطة عبر أربع محطات مترابطة: التأهيل، والبناء المؤسسي، والتقنية، والتشبيك المجتمعي.

أولًا: التأهيل المزدوج للمفتين علمًا وثقافةً:

الخطوة الأولى تبدأ من الإنسان -وأقصد المتصدر للفتوى- فردًا (إمامًا أو داعية) أو مؤسسة (المجامع الفقهية واتحادات الأئمة) فليس من فائدة في منصَّة رقمية حديثة، أو مجلس فتوى وطني، إذا كان من يتصدر للفتوى يفتقر إلى أدوات الاجتهاد، أو إلى وعي الواقع الأمريكي[1]، لذا يجب إنشاء برامج تأهيلية متخصصة للمفتين العاملين في أمريكا، تدمج بين الدراسة المتعمقة في الفقه وأصوله، وفقه الأقليات، والتدريب على مهارات التحليل القانوني والاجتماعي، والتمرين العملي على استنباط الأحكام من خلال دراسات الحالات

(١) وقد أدركت بخبرة ذاتية من خلال التطواف عبر العامين ونصف الماضيين لأكثر من ٢٣ ولاية أمريكية أن نسبة لا تقل عن ٦٥٪ من المساجد في أمريكا ليس بها أئمَّة وقرابة ٣٠ ٪ من الأئمة الموجودين ليسوا مؤهلين علميًّا والـ ٥٪ المتبقية بين عالم ليست لديه الخبرة الكافية بالمجتمع الأمريكي أو إمام أمريكي لم تكتمل لديه المنظومة العلمية.

الواقعيـة، وتعزيـز الحس المقاصدي، والتفكير الاسـتبصاري في المآلات، والتدريب الـدؤوب على التعامل مع الواقع الرقمي والذكاء الاصطناعي[1].

ويمكـن أن تكـون هذه المنظومة الإفتائية متعددة الروافد، تجمع بين المرجعية الشـرعية المؤسسـية ممثلة في المجامع الفقهية والتأهيل الأكاديمي من خلال الجامعات الإسلامية والمراكز الدعوية الكبرى، والاسـتفادة من الوسائل التقنية الحديثة -ومنها الذكاء الاصطناعي- في ضبط البيانات وتحسين جودة الفتوى.

وتُسـتكمل هذه المنظومة بمنح شـهادات اعتماد رسـمية للمفتين، تُكسـبهم أهليةً مرجعيـةً معترفًا بها تضمن الانضباط العلمي والموثوقية في الأداء.

ثانيًا: بناء شبكة وطنية للإفتاء هيكل تنسيقي لا مركزي:

بدلًا من محاولة إنشـاء «مفتي عام لأمريكا» أو مركز فتوى واحد -من الأجدى أن تُبنى شـبكة وطنية للإفتاء، تجمـع بيـن لجان فتوى إقليمية تمثِّل ولايات ومناطقَ رئيسـة، ومرجعية مركزية تنسـيقية تصـوغ الخطوط العامة وتصـدر الفتـاوى الكبرى، ومجالس تخصصية تتولـى قضايا محددة (التمويل الإسلامي - الأسـرة - الجاليات الناشئة)، ووحدة بحثية ميدانية تتلقى أسئلة المجتمع وتدرس احتياجاته.

هـذه الشـبكة لا تتطلَّب ضخامة إدارية، بل نضجًا في التنسـيق، ووضوحًا في الاختصاصـات، وإرادة في العمل المـشترك، ويمكـن الاسـتفادة من التجـارِب القائمـة كمجمع فقهاء الشـريعة بأمريـكا، ومجلس الفقـه بأمريكا الشمالية، وتطويرها في هذا الاتجاه.

ثالثًا: إطلاق منصة إلكترونية مركزية للفتوى في أمريكا تكون مرجعًا رسميًّا للجالية المسلمة، وقناةَ تواصل مباشر بين السائل والمفتي، وبنك معلومات فقهيًّا مصنفًا ومُرَاجعًا، وأداة ربط بين المساجد والمؤسسات والمجامع.

ويجـب أن تُبنـى هذه المنصة وفق معايير تقنيـة عالية، وبمحتوى لغوي ثنائي (عربي - إنجليزي)، وبإشـراف علمي حيّ يُراجع الأسئلة، ويضبط الأجوبة، ويواكب المستجدات.

ويمكن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أرشفة الفتاوى، وترشيح الإجابات، لكن دون أن يُسمح لها بتوليد الفتوى النهائية إلَّا من خلال مراجعة بشرية شرعية مؤهلة.

رابعًا: إشراك المجتمع وبناء الثقة:

حتـى لـو اكتملت البنيـة العلمية والتقنيـة، تبقى المنظومـة ناقصـة إذا لم يُدمج المجتمـع في الفتوى: في طرح الأسـئلة، واسـتيعاب الأجوبة، ونقل الثقة، فلزم إذا: وجود حملات توعوية لشـرح وظيفة المفتي، وفرق الفتوى عن الرأي، وإشراك الشباب في إدارة المنصة وتقديم المحتوى، وبناء شراكات مع المدارس والمراكز الإسلامية،

(١) مـن المؤسـف أن أحدث عن نسـبة ٨٥٪ من الأئمة الذيـن التقيتهم خلال العام الماضي لا يتعاملون مع الـذكاء الاصطناعي بأدواته، وأن ١٠٪ منهم يتعاملـون معـه في حدود الترجمـة للنصوص المقترحة للإنجليزية أو غيرها مـن اللغات التي تتعامل بها الجالية في مجتمعهـم، حتى صرت أتقرب إلى الله بتعريف من ألقاه بهذه الآلة التي تعين المتعامل معها على التعرُّف على المتغيرات المذهلة في عالم التكنولوجيا.

وتخصيص حلقات في المساجد لعرض الفتاوى ومناقشتها، وتفعيل خاصية التقييم والتفاعل داخل المنصة لبناء حلقة تغذية راجعة.

والهدف هنا ليس فقط نشر الفتوى، بل إعادة بناء علاقة المسلم الأمريكي بالفتوى كعملية معرفية إيمانية تربوية راشدة، تُعينه على العيش وفق الشريعة لا رغمًا عنها، وتربطه بالوحي في قلب الحياة. وخريطة الطريق المقترحة هنا لا تقدم معادلة مستحيلة، بل تصورًا ممكنًا، نابعًا من الواقع، قابلًا للتنفيذ التدريجي، إذا تضافرت النوايا، وتوفرت الإرادة المؤسسية، والتحم الفكر بالتقنية، والفقه بالميدان.

وختامًا: من التشتت إلى التكامل:

انتهى هذا الفصل إلى أن الفتوى في السياق الأمريكي لن تبلغ رشدها إلا إذا أُعيد بناؤها على أُسس صلبة، تجمع بين وضوح المقاصد، ومتانة المؤسسة، وواقعية الوسائل، وتُخرِجها من الفردية الارتجالية إلى الجماعية المؤسسية، ومن الانغلاق التقليدي إلى الانفتاح الرقمي المنضبط.

وقد اتضح من خلال هذا الفصل أن بناء منظومة إفتائية راشدة لا يتحقق بإصلاح موضع واحد، بل يتطلَّب عملًا تكامليًّا على أربعة مستويات متزامنة، وهي: الإنسان (المفتي) تأهيلًا معرفيًّا وسلوكيًّا، والمؤسسة: ضبطًا وتنظيمًا واجتهادًا جماعيًّا، والمنصة الرقمية: حضورًا تواصليًّا فعالًا وسليمًا، البيئة المجتمعية: وعيًا، وتفاعلًا، وثقة.

أدرك تمامًا أن تحقيق هذا التصور ليس عملًا لحظيًّا، بل هو مشروع حضاري يحتاج إلى زمن وتدرُّج، لكنه -إذا ما وُضع على سكته الصحيحة- يُمكن أن يُحدث فرقًا حقيقيًّا في وعي المسلمين في أمريكا، وفي نوعية علاقتهم بالفتوى، بل وبالدين نفسه.

وهنا ينتقل البحث إلى محطَّته الأخيرة: الخاتمة العامة التي تُلخِّص ما مضى، وتفتح ما يُنتظر.

❁❁❁

خاتمة البحث

نحو أفق جديد للفتوى الإسلامية في الغرب

لقد دار هذا البحث في فصوله الثلاثة حول سؤال محوري: كيف يمكن للفتوى أن تقوم بدورها الشرعي والاجتماعي في السياق الأمريكي؟

هذا السياق الذي يتميَّز بتنوُّعه العرقي والثقافي، وانفلاته المرجعي، وتطوُّره الرقمي، وتشابك قضاياه القانونية والاجتماعية، ما يجعلُ الفتوى فيه وظيفة معقدة، ومهمة مصيرية، لا تحتملُ التسرُّع، ولا تستقيم بالفوضى.

تناول في فصله الأول واقع الفتوى في أمريكا بمستوياته الثلاثة: الفردي، والمجمعي، والرقمي، وتم الكشف عن مواطن الخلل في كل مسار دون تجاهل جهوده أو ضرورته، مع إبراز الحاجة إلى تكامل الأدوار وتوحيد المرجعيات.

أمـا الفصل الثاني: فقد خصـص لتفكيك التحديات المنهجية والشـرعية للفتوى الرقميـة؛ حيث ظهر أن هذه الوسـيلة -رغم إتاحتها وسـرعتها- تعاني من مشـاكلَ في السـياق، والمرجعية، والتصوُّر، والاجتهاد، ما يجعلها بحاجة إلى ضبط صارمٍ لا رفض قاطع.

وجاء الفصل الثالث ليقدِّم رؤيةً عمليةً لبناء منظومة إفتائية راشدة من خلال تحديدِ المبادئ الناظمة، والعناصر المكوِّنة، وخريطة الطريق الممكنة، بدءًا من تأهيل المفتين، ومرورًا بالعمل المؤسسي، وانتهاءً بإشراك المجتمع والتقنية في صناعة فتوى راشدة قريبة من الناس.

وعليـه فـإنَّ الفتـوى في الولايات المتحدة اليـوم تحتاجُ إلى ما هو أبعـدُ من الإجابة اللحظية على سـؤال عابر تحتاج إلى بنية، ومرجعية، ووعي، وتكامل بين الإنسان، والعلم، والمؤسسة، والوسيلة.

التوصيات

١- إطلاق مشروع وطني لتأهيل المفتين في أمريكا، يجمع بين التأصيل الشرعي والمعرفة بالسياق المحلي.

٢- إنشاء شبكة وطنية للإفتاء تضمُّ المجامعَ القائمة وتنسِّق جهودها، وتصدر عنها وثائق وقرارات موحدة.

٣- إطلاق منصَّة رقمية موثوقة للفتوى بإشـراف علمي جماعي، تُدمج فيها أدواتُ الذكاء الاصطناعي تحت رقابة بشرية.

٤- إدماج الثقافة الفقهية في المناهج الإسلامية المحلية، مع التركيزِ على فقه الواقع الأمريكي وفقه الموازنات.

٥- دعـم البحـث العلمي في قضايا الفتوى في الغرب من خلال تمويل دراسـات، وتشـجيع رسـائل جامعية، وإقامة مؤتمرات متخصصة.

المراجع الكلية

عمدت إلى وصفها بأنها مراجعُ كلية؛ حيث اعتمد هذا البحث -إلى جانب التحليل النظري والمقابلات[١]- على رصيد ميداني تراكمي من خلال المتابعات الشخصية والمشاهدات الحسيَّة، تشكلُ عبر ما يزيدُ عن خمسة عشر عامًا[٢] من العمل الدعوي المتواصل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأسيس وإدارة عدد من المشاريع الإسلامية والتعليمية[٣]، وتنظيم ورش تأهيل للأئمَّة والدعاة في مقر أكاديمية الأئمَّة بأمريكا[٤]، ولقاءات جماهيرية[٥] في عدد من

(١) التي حصلت في إطار العمل التنفيذي وليس الإحصائي البحثي، فعنوان البحث جاء مستوجبًا إضافة اللمسة الحياتية والخبراتية التي قد تفتقد التوثيق الآني للحالات التي تمرُّ على الداعية في المجتمع الغربي يوميًّا تقريبًا.

(٢) بدءًا من نوفمبر ٢٠١٠- أغسطس ٢٠٢٥ بشكل متصل بالإضافة إلى فترات متباينة من الأسفار من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠.

(٣) منهـا المركـز الإسلامي بمدينـة توليدو معهد القرآن وعلومه بتوليدو أوهايو والمركز الإسلامي بمدينة مسـكيت المجلس الأعلى للشـؤون الإسلامية بأمريكا الشمالية ومؤسسة الأئمة الأمريكية وأكاديمية الأئمة بأمريكا.

Toledo Muslim Community Center Quran Institute at TMCC Mesquite Islamic Center Supreme Council of Islamic affairs of North America American Imams Association American Imams Academy

(٤) بواقع ١٢ دورة تأهيلية استمرَّت بشكل دوري ربع سنوي على مدار ثلاثة أعوام بمقر الأكاديمية. https://imamsacademy.org

(٥) انعقدت بشكل دوري أسبوعيًّا لعدد لا يقل عن ٣٥ لقاءً سنويًّا في المراكز الإسلامية محل العمل أو عبر الزيارات الميدانية.

الولايات أبرزها: تكساس[١]، ميتشيغن[٢]، نيويورك[٣]، نيوجيرسي[٤]، كاليفورنيا[٥]، وإلينوي[٦]، ومينيسوتا[٧] وإن كانت هذه الخبرات لا تعبر عن تمثيل إحصائي صارم، إلا أنها تقدم بُعدًا تطبيقيًّا ميدانيًّا يرسخ مصداقية الرؤية، ويحفز صلاحية التجربة.

أصول الفقه وأدب الفتوى:

- النووي، يحيى بن شرف، يحيى الدين أبو زكريا، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، بيروت: دار الكتب- مكتبة الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م،

- ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

التفاسير وعلوم القرآن:

- العبادي محمد بن محمد بن مصطفى، أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون سنة.

المنهجية البحثية والإستبيانات:

- مصطفى السيد أحمد: البحث الإعلامي، الكويت: مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

الدراسات الديموغرافية والإحصاءات:

- Pew Research Center، Muslims and Islam: Key findings in the U،S، and around the world، 9 August 2017،
- Pew Research Center، Muslims in America: A Demographic Portrait،
- Pew Research Center، The most ethnically diverse U،S، religious group has a lot in common too،
- United States Mosque Survey 2020،
- Institute for Social Policy and Understanding (ISPU)، American Muslims 2025: A Brief Profile،

(1)) At Mesquite Islamic Center (https://www.micmasjid.com) MAS Islamic Center Of Dallas McKinney Islamic Association (https://www.mckinneymasjid.org)
(2)https://icdonline.org
(3) https://alimancenter.org/ar/
(4) https://daralhadithusa.org
(5) https://www.wcismasjid.com
(6) https://meccacenter.org
(7) https://www.masjidalisraa.org/

الفتوى الرقمية وتقنية المعلومات:

- الزيدي طه أحمد، الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي: مشروعيته وضوابطه، دار الفجر، العراق.
- أنظمة الإفتاء المؤتمتة: منصَّات تقنية تولِّد فتاوى آليًّا:

- Bender, E، M،, et al، "On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big?" In Proceedings of FAccT '21, ACM, 2021،
- "The Illusion of Thinking،" Apple Machine Learning Research, https://ml-site،cdn-apple،com/papers/the-illusion-of-thinking،pdf

هيئات ومجامع الإفتاء:

- Fiqh Council of North America (FCNA)، www،fiqhcouncil،org
- The Assembly of Muslim Jurists of America (AMJA)، www،amjaonline،org
- American Fiqh Academy، www،fiqhacademy،com

- مجلس الإفتاء الأوروبي:

دراسات تأهيل الأئمَّة والتحديات الميدانية:

- Bagby, John، Study on U،S، Imams' Credentials and Training، 2003،
- Askar, A، Study on linguistic and cultural gaps of immigrant imams، 2021،
- Politico، "More than half of U،S، mosques do not employ a full-time imam…"

المراجع الفقهية المقاصدية ومقاصد الشريعة:

- الريسوني أحمد: نظرية المقاصد عند الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٧م.

مصادرُ وروابطُ إلكترونية متنوعة:

- mimuslimcouncil،net / shuracouncil،org / ciogc،org / aidalil،com / imamsacademy،org / micmasjid،com / mckinneymasjid،org / icdonline،org / alimancenter،org/ar / daralhadithusa،org / wcismasjid،com / meccacenter،org / masjidalisraa،org